2021

التقرير السنوي

ملتقى الحوار للتنمية وحقوق الإنسان

نُشر بواسطة FDHRD
4 شارع 75، السرايات
حي المعادي، محافظة القاهرة، مصر

البريد الإلكتروني: info@fdhrd.org
الموقع الإلكتروني: www.fdhrd.org

© ملتقى الحوار للتنمية وحقوق الإنسان

المعلومات الواردة في هذا التقرير مستمدة من البيانات والتقارير الصادرة عن ملتقى الحوار للتنمية وحقوق الإنسان (FDHRD).
تحرير: ريم البرلسي

للمزيد من المعلومات، يرجى زيارة موقعنا على الإنترنت www.fdhrd.org

الـمحتويات

05 رسالة من المؤسس ورئيس مجلس الإدارة

06 تمهيد

07 2021 بالأرقام

08 أنشطة 2021

09 أبرز أحداث العام

10 ملخص تنفيذي

13 مخاطر كوفيد-19

23 الانتهاكات ضد المرأة

33 الانتهاكات ضد الأطفال

39 تحديات المعيشة الكريمة

49 المصريين بالخارج

رسالة من المؤسس ورئيس مجلس الإدارة

تمر السنون ونصل اليوم إلى العام السادس عشر منذ تأسيس الملتقى نهاية عام 2005، لا يمكن القول أننا حققنا كل أهدافنا التي وضعناها عند التأسيس، لكن لا نزال يتملكنا الشغف والسعي للتعبير الحر عن هموم وطموحات المواطن المصري.

مرت سنوات عدة نخطو خطوات ونتراجع خطوات، كنا شهود على أحداث فارقة في تاريخ بلادنا من تغيرات سياسية واقتصادية واجتماعية كانت فارقة في حياة المصريين.

لم نهادن ولم نتهاون، فخصومتنا كانت ولاتزال مع منتهكي حقوق الإنسان ونعتز بأننا جزء من الدولة نعمل في إطار قانونها المنظم للعمل الأهلي حتى وإن اختلفنا مع بعض نصوصه.

نتمنى ألا نتخلى عن منهجيتنا الحقوقية والموضوعية وأن يظل هدفنا هو المواطن المصرى.

وأخيراً أشكر فريق الملتقى والعاملين على جهدهم ونشاطهم وإخلاصهم، فبدونهم لم تكن للمسيرة أن تستمر.

سعيد عبدالحافظ درويش

تمهيد

ملتقى الحوار للتنمية وحقوق الإنسان (FDHRD)، منظمة مصرية غير حكومية تأسست عام 2005؛ لتعزيز حقوق الإنسان، وزيادة وعي المواطنين بحقوقهم ومسئولياتهم، ومكافحة الإتجار بالبشر على المستويين الوطني والدولي.

يؤمن ملتقى الحوار بأن التحركات القوية التي تسترشد بمبادئ حقوق الإنسان وقيمها واحترام القانون الدولي يمكن أن تُحدِث فرقًا في متابعة مبادئ وقيم حقوق الإنسان. فعلى المستوى المحلي، تعمل المنظمة على تثقيف وتطوير مفاهيم أوسع حول حقوق الإنسان والحقوق المدنية والتماسك الاجتماعي للأشخاص ذوي الخلفيات المختلفة. وعلى الصعيد الدولي، تقدم المنظمة تقارير عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، وتدين الأعمال غير القانونية وتدعو المجتمع الدولي إلى التحرك لحل القضايا المختلفة.

يعمل ملتقى الحوار على ضمان التنمية التي يقودها المجتمع، ويحترم ويحمي ويفي بمبادئ حقوق الإنسان؛ من خلال تزويد المجتمعات والأفراد بالمعلومات والموارد اللازمة؛ وأيضًا يركز ملتقى الحوار على قضايا مختلفة، ويعمل على عدة برامج.

حرية الرأى والتعبير

يوفر ملتقى الحوار للمواطنين فرصًا للتواصل مع صانعي السياسات بالربط بين الطرفين. كما يرصد الملتقى حالة حرية التعبير على المستوى الدولي.

النزاهة والشفافية

يسعى برنامج النزاهة والشفافية ومكافحة الفساد إلى تعزيز مبادئ النزاهة والشفافية والمسئولية سعيًا لتحقيق الأهداف والسياسات المقترحة لمكافحة الفساد.

مكافحة الإتجار بالبشر

يعقد ملتقى الحوار ندوات للصحفيين لتعزيز مهاراتهم في مراقبة وعرض حالات الإتجار بالبشر. يتم عقد ورش عمل دورية للمنظمات غير الحكومية في مختلف المحافظات في جميع أنحاء مصر لزيادة وعي المواطنين حول الظاهرة وإطارها القانوني.

مرصد مكافحة الإرهاب

يسعى مرصد مكافحة الإرهاب الى رصد ومتابعة ومجابهة الأفكار والايديولوجيات المتطرفة التي تتبناها الجماعات الإرهابية بشتى أنواعها. ويعمل ملتقى الحوار على المستوى الوطني لرفع وعي المنظمات غير الحكومية لاحتواء ظاهرة الإرهاب، ونشر ثقافة السلام والتسامح.

المصريين بالخارج

يوثق ملتقى الحوار جميع الانتهاكات والتحديات التي يواجهها المصريون في الدول العربية وأوروبا والولايات المتحدة الأمريكية. كما يسعى الملتقى إلى تزويد الضحايا بالمساعدة القانونية ودعم عائلاتهم.

عام 2021

8 ورقة سياسات

176 خبر صحفي

69 تقرير

4 لقاءات وتدريبات

19 فيديو وثائقي

1,150 قارئ

أنشطة 2021

رغم زيادة في عدد حالات الإصابة بكوفيد-19 في مصر خلال عام 2021 بجانب الإجراءات الاحترازية الحكومية، فقد نظم ملتقى الحوار للتنمية وحقوق الإنسان أربع ورش عمل بنجاح في عام 2021. هدفت ورش العمل إلى توعية الأفراد والمنظمات غير الحكومية بالقانون الدولي ومكافحة الإتجار بالبشر. أقيمت ورش العمل في أربع محافظات في مصر؛ القاهرة والإسكندرية والمنيا والبحيرة.

أبرز أحداث العام

أصبح ملتقى الحوار للتنمية وحقوق الإنسان أول منظمة عربية تنضم إلى رابطة التعلم العالمية (GLC) لمكافحة الإتجار بالبشر والتحالف العالمي ضد الإتجار بالمرأة (GAATW).

تقع رابطة (GLC) في كمبوديا، وتضم 170 عضوًا من 39 دولة، وتهدف لمكافحة الإتجار بالبشر وإنهاء جميع أشكال الإساءة والعبودية الحديثة على مستوى العالم من خلال بناء حركة لتمكين المجتمعات وتقوية الأنظمة واستعادة العدالة والرفاهية للناجين.

يقع مقر الأمانة العامة للتحالف العالمي لمكافحة الإتجار بالمرأة (GAATW) في بانكوك عاصمة تايلاند. يتكون التحالف من 80 منظمة غير حكومية من أفريقيا وآسيا وأوروبا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وأمريكا الشمالية. يعمل تحالف (GAATW) على زيادة وعي الجمهور، والدعوة لتشريعات لمكافحة الإتجار بالبشر بشكل عام، والإتجار بالنساء بشكل خاص، بالإضافة إلى الدفاع عن حقوق جميع المهاجرين وأسرهم ضد تهديد سوق العمل المعولم بشكل متزايد في قطاعي العمل الرسمي وغير الرسمي، مثل صناعة الملابس وتجهيز الأغذية والزراعة والعمل المنزلي والدعارة حيث توجد ظروف وممارسات شبيهة بالعبودية.

من خلال العضوية في رابطة التعلم العالمية (GLC) والتحالف العالمي لمكافحة الإتجار بالمرأة (GAATW)، يستطيع ملتقى الحوار للتنمية وحقوق الإنسان تعزيز مشاركته في المجتمع الدولي، وتبادل المعرفة والخبرة، والمشاركة في الاجتماعات الشهرية مع أفراد الرابطة والتحالف، والحصول على الأدوات والبحوث التي تتناول الإتجار بالبشر والقضايا التي يستخدمها مختلف الأعضاء، والعمل بشكل جماعي لتعزيز أفضل الممارسات وتدابير الدعم من أجل بناء مجتمع أقوى وأكثر ترابطًا لمكافحة الإتجار بالبشر.

ملخص تنفيذي

تسببت جائحة كوفيد-19 في تعليق العمل وإغلاق الحدود، كما أثرت سلبًا على الصحة العامة والحياة الاجتماعية والحقوق المدنية والاقتصادية الأخرى، مما أدى إلى تقييد صريح للحقوق الفردية.

تصدرت المملكة المتحدة وفرنسا وإسبانيا وإيطاليا قائمة الدول الأكثر تضررًا في أوروبا، حيث كانت التداعيات الاقتصادية التي سببها الوباء أسوء من ركود الكساد الكبير في الثلاثينيات. وتعرضت القطاعات الرئيسية في الاقتصاد للخطر، وتكاثرت معدلات البطالة والفقر، ولم يستطع نظام الضمان الاجتماعي توفير الدعم المطلوب. واعتمدت الحكومات تدابير للتخفيف من أثر الوباء على الاقتصاد والمجتمع، مع التركيز بشكل خاص على تدابير مواجهة الخسائر في سوق العمل والعمل على خطط لمساعدة الشركات والمؤسسات الصغيرة ومتوسطة الحجم المتضررة من الوباء. كما وجهت مصر اهتمامًا خاصًا ببعض القطاعات، أهمها قطاع السياحة لما له من أهمية للاقتصاد المصري.

ولم يؤد الوباء إلى نشوء أزمة صحية واقتصادية فحسب، بل أدى أيضًا إلى زيادة كبيرة في العنصرية والتمييز استهدفت في الغالب الصينيين وشعوب جنوب شرق آسيا لأنهم كانوا متهمون بأنهم سبب الوباء، وعلاوة على ذلك، كان هناك تمييز ضد المصابين بالفيروس، مما أدى إلى اختباء البعض وكذبهم بشأن مرضهم وتفاقم الأزمة.

كما واجه العالم أزمات مختلفة في مجال حقوق الإنسان بسبب جائحة كوفيد-19 والنزاعات المسلحة المختلفة الجارية، فتعرض الحق في الحياة والأمن للتهديد، مما أثر بشكل خاص على النساء والأطفال لأنهم من بين أكثر الفئات ضعفًا. فتتعرض النساء لانتهاكات مختلفة خاصة أثناء النزاعات المسلحة كالقتل، والعنف القائم على النوع الاجتماعي، والاعتداء الجنسي، والعنف المنزلي، والإتجار بالبشر، والزواج القسري... إلخ. كما صعبت الجائحة من إيصال المساعدات الإنسانية لمن يحتاجونها، والذي أعاقته كذلك القيود المفروضة على التنقل.

تأثر حق الأطفال في التعليم أيضًا بالنزاعات المسلحة، فتعتبر المدارس هدفًا شائعًا للجماعات المسلحة؛ حيث يسيطر البعض على التعليم ويجبر الأطفال على تعلم أجندتهم البغيضة، بينما يغلق آخرون المدارس ويجندوا الأطفال في جيشهم. كما تواجه الطالبات بصفة خاصة خطر التعرض للاختطاف وسوء المعاملة كما يحدث في نيجيريا، بالإضافة للمعاناة من تداعيات سوء التغذية والتهجير القسري.

وكذا فإن الحق في الغذاء مُهدَد في البلدان التي تعاني من الفقر، والتغير المناخي، والنزاع المسلح مثل النيجر وإثيوبيا. كما أن الأمن الغذائي مهدد في البلدان ذات الكثافة السكانية العالية، ولهذا تعمل مصر على مشروعات مختلفة من أجل زيادة أمنها الغذائي واكتفائها الذاتي ووضع تدابير مختلفة لحماية الحق في الأرض، خاصة الأراضي الزراعية والصناعة الزراعية.

كما سلط الوباء الضوء على أهمية الحق في الدواء، بعدما عانت الدول بالفعل من انتهاكات مختلفة في الصناعات الدوائية بسبب الاحتكار. كان هذا الاحتكار أحد الأسباب الرئيسية التي جعلت البلدان النامية تفتقر إلى الوصول الكافي للقاحات كوفيد-19. حيث أُنتج اللقاح من قبل الشركات في البلدان المتقدمة، وبالتالي، كان الهدف الرئيسي لتلك الشركات هو تحقيق أقصى ربح من اللقاح. كما سعت بعض الدول المتقدمة إلى تطعيم جميع مواطنيها أولاً قبل السماح للشركات بالتصدير، مما يترك الدول الأخرى تعاني.

وفي دول أخرى، تفاقمت أزمة المياه وخاصة في العالم العربي، مما هدد حق العرب في المياه النظيفة، حيث تشارك الدول العربية مصادرها المائية مع دول غير عربية. وتجري صراعات حول المياه جارية الآن بين مصر والسودان وإثيوبيا، والعراق وسوريا وتركيا، وحول بناء السدود.

كما تركز منظمة ملتقى الحوار للتنمية وحقوق الإنسان بشكل خاص على الهجرة والمصريين في الخارج، حيث تُعتبر مصر مصدرًا ونقطة عبور للهجرة غير الشرعية، ولكن شهدت هذه الظاهرة انخفاضًا كبيرًا بسبب جهود الحكومة المصرية لرفع مستوى الوعي، وتقليل جميع عوامل الدفع، وزيادة الإجراءات الأمنية، كما انشأت الحكومة وزارة الدولة للهجرة وشئون المصريين فى الخارج لتوفير وسائل للهجرة القانونية وتقديم الدعم للمصريين في الخارج.

مخاطر
كوفيد-19

التأثير الاجتماعي والاقتصادي لـكوفيد-19

تسببت جائحة كوفيد-19 في تداعيات اقتصادية كبيرة أدت إلى زيادة معدلات البطالة والفقر وانعدام الضمان الاجتماعي في جميع أنحاء العالم. كانت هذه التداعيات أسوء مما كانت عليه تداعيات الكساد الكبير في ثلاثينيات القرن الماضي بسبب ارتفاع عدد الحالات المُصابة المُسجلَة فضلاً عن التدهور الحاد في الاقتصاد، وتصدرت المملكة المتحدة وفرنسا وإسبانيا قائمة الدول الأكثر تضررًا في أوروبا.

المملكة المتحدة

انهيار اقتصادي

وفقًا لمكتب الإحصاء الوطني البريطاني (ONS)، انخفض الناتج المحلي الإجمالي لبريطانيا (GDP) بنسبة 9.9٪ في عام 2020. كما أدت إجراءات الإغلاق في ديسمبر 2020 إلى انخفاض مبيعات التجزئة بنسبة 4.2٪، وفي عام 2021 نتج عن ذلك 8.2٪ انخفاض شهري في مبيعات التجزئة. أظهر مكتب الإحصاء الوطني أن الركود الاقتصادي في المملكة المتحدة في عام 2020 كان أكبر من ضِعف أكبر انخفاض (بنسبة 4.0٪ في عام 2009). ومع ذلك، في ديسمبر 2020، أظهر قطاع البحث العلمي والتطوير نموًا بنسبة 5.7٪. وعلى الرغم من أن الإغلاق الثالث كان أقل حدة، إلا أن الإحصاءات تظهر أنه في يناير 2021، انخفض الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 9٪، وانخفضت مبيعات التجزئة بنسبة 8.2٪. كما أوقف عدد أكبر من الشركات التداول في عام 2021 مقارنة بالإغلاق الثاني.

سوق العمل واستهلاك الأسرة

بناءً على بيانات الإيرادات والجمارك التجريبية (HMRC)، أدى الوباء إلى ارتفاع معدل البطالة من 4٪ إلى 5.1٪، وانخفضت رواتب نحو 674000 من الموظفين اعتبارًا من مارس 2020. كما انخفض عدد الوظائف الشاغرة في عام 2021 بنسبة 27٪ مقارنة بـ 2020. وكذلك زاد عدد العمال المُسرَحين بين أبريل ومايو، حيث سُرَح أكثر من 8 ملايين شخص، وبلغت ذروتها 8.9 مليون في مايو، ثم انخفض هذا الرقم إلى 4.7 مليون وظيفة في 28 فبراير. كما انخفض انفاق المستهلكين بنسبة 10.6٪ في عام 2020، بينما زادت المدخرات بمقدار 125 مليار جنيه إسترليني بين مارس ونوفمبر 2020 وفقًا لتقديرات بنك إنجلترا.

الظروف المعيشية

بحسب معهد ليغاتوم، فإن الوباء زاد من العدد الإجمالي للأشخاص الذين يعيشون في فقر إلى أكثر من 15 مليونًا، يشكلون 23٪ من السكان. أظهر مسح أجرته "مجموعة العمل ضد فقر الأطفال" أن 8 من كل 10 زاد سوء حالتهم المالية بسبب جائحة كوفيد. وذكر أكثر من ثلاثة أرباع المستجيبين للمسح أنهم لم يتمكنوا من دفع ثمن الطعام والمرافق، كماكان 47٪ غير قادرين على دفع ثمن السكن. تكشف التقارير الحكومية أيضًا عن التأثير السلبي للأوبئة على الأشخاص ذوي الإعاقة والأقليات العرقية والنساء والشباب وكبار السن الذين يعانون من مشاكل في الوصول إلى الرعاية الصحية والأدوية والضروريات الأخرى. فقد أشار 35٪ من ذوي الاعاقة إلى التأثير السلبي لفيروس كورونا على حياتهم، مقارنة بـ 12٪ من الأشخاص غير المعاقين.

كما يشير معهد الدراسات المالية (IFS) إلى أن 71٪ من عمالة ذوي الاعاقة تأثرت بالوباء من خلال فقدان الدخل أو الفصل أو الاستغناء عن الحاجة لهم، كما يوضح أن 15٪ من العاملين في القطاعات المغلقة ينتمون إلى أقليات عرقية. علاوة على ذلك، كان الموظفون الذين تقل أعمارهم عن 30 عامًا وما فوق 65 يواجهون نسب أكبر للتسريح من العمل.

التدابير الحكومية

أدخلت المملكة المتحدة مجموعة من السياسات للتخفيف من الآثار الاقتصادية السلبية الناجمة عن كوفيد-19. فقد خفض بنك إنجلترا أسعار الفائدة إلى 0.1٪، وقدم أربع خطط قروض مالية مدعومة لمساعدة الشركات المتضررة من الوباء، وأدخل تدابير لدعم قدرة البنوك على الإقراض. كما خصصت الحكومة عن أكثر من 340 مليار جنيه إسترليني من الضرائب المباشرة، والرعاية الاجتماعية، وإجراءات الإنفاق لدعم الأسر والشركات والخدمات العامة.

وفيما يتعلق بسوق العمل والموظفين، أدخلت الحكومة خطة الاحتفاظ بالوظائف بسبب فيروس كورونا (CJRS) وخطة دعم دخل التوظيف الذاتي (SEISS)، بالإضافة إلى التغييرات في مزايا الضمان الاجتماعي لدعم الأسر أثناء جائحة فيروس كورونا.

فرنسا

انهيار اقتصادي

كان الركود الذي شهدته فرنسا في عام 2020 تاريخيًا، حيث سجل انخفاضًا بنسبة 8.3٪ في الناتج المحلي الإجمالي، ووصل عجز الميزانية الفرنسية إلى مستوى قياسي بلغ 178 مليار يورو. في مارس 2021، أعلن مكتب المعهد الوطني للإحصاء والدراسات الاقتصادية (INSEE) أن عجز الحكومة الفرنسية في عام 2020 بلغ 211.5 مليار يورو، وهو ما يمثل 9.2 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي للدولة. كما انخفضت الإيرادات بمقدار 63.1 مليار. فقد كان لدى فرنسا أعلى دين عام في منطقة اليورو في عام 2020، حيث قفز من 98.1٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2019، إلى 117.6٪. وفي النصف الأول من عام 2020، انخفض نشاط الشركات بنسبة 17٪ في المتوسط، لينخفض أكثر من أو يساوي 30٪ في الربع. كما أدى الإغلاق الثاني، الذي تم تطبيقه في أكتوبر 2020، إلى انخفاض بنسبة 11.6٪ من الناتج المحلي الإجمالي في نوفمبر، على عكس 31 ٪ في أبريل. وهذا نتيجة للتدابير الأقل صرامة التي تنفذها الحكومة.

سوق العمل واستهلاك الأسرة

في النصف الأول من عام 2020، تم إخلاء 715 ألف وظيفة، وانخفض وقت العمل لمن ظلوا في وظائفهم بنسبة 34٪. وكان هنالك 81٪ من المديرين التنفيذيين يعملون من المنزل. كما تتعلق البطالة الجزئية بشكل رئيسي بنسبة 54٪ من العمال اليدويين و36٪ من المستخدمين.

فيما يتعلق باستهلاك وإنفاق الأسرة، انتعش استهلاك الأسرة في أكتوبر إلى + 3.7٪ بعد انخفاض بنسبة 5.1٪- في سبتمبر. أدى الإغلاق الثاني إلى انخفاض حاد في استهلاك الأسرة، مع فقدان الاستهلاك بنسبة 15٪- في نوفمبر مقارنة بمستوى ما قبل الأزمة. علاوة على ذلك، ارتفع معدل مدخرات الأسر بشكل حاد، حيث وصل إلى 27٪ في الربع الثاني من عام 2020، أي ما يقرب من ثلاثة أضعاف المبلغ الذي تم توفيره في عام 2019. ومع ذلك، وفقًا لمجلس التحليل الاقتصادي (CAE)، كانت معظم المدخرات بين الأسر ذات الدخل المرتفع، بينما لم تتمكن الأسر الأشد فقراً من ادخار أكثر من المعتاد.

الظروف المعيشية

أدت الأزمة الصحية إلى انخفاض كبير في الدخل الإجمالي للأسرة، وقع ما يقرب من مليون فرنسي في دائرة الفقر، مما أضاف المزيد إلى 9.3 مليون شخص يعيشون بالفعل تحت خط الفقر النقدي. وكان المهاجرون والمجتمعات الفقيرة والأشخاص ذوو الإعاقة أكثر عرضة للإصابة بفيروس كورونا مقارنة ببقية السكان بسبب ظروفهم المعيشية السيئة. ويكشف مكتب المعهد الوطني للإحصاء والدراسات الاقتصادية (INSEE) أنه بين مارس وأبريل 2020، تضاعف معدل وفيات المهاجرين مقارنة بالأشخاص المولودين في فرنسا، كما أشار المعهد الفرنسي للرأي العام (IFOP) إلى أن ثلث الأشخاص ذوي الإعاقة يعانون من تدهور في صحتهم الجسدية والعقلية منذ تفشي الوباء، وهناك 12 مليون شخص في فرنسا، أي 1 من كل 6 أشخاص، يعانون من إعاقة تجاهلت الحكومة حاجاتهم في إجراءات الإغلاق.

التدابير الحكومية

استجابت السلطات الفرنسية للوباء من خلال تنفيذ إجراءات إغلاق، وتعديل الميزانية عدة مرات للتكيف مع الأزمة، وتقديم دعم الطوارئ. تعمل الإدارات والبلديات الفرنسية أيضًا على مراقبة ومعالجة الاحتياجات الخاصة للفئات الأكثر ضعفًا، بما في ذلك مجتمعات المهاجرين.

إسبانيا

انهيار اقتصادي

حدد المعهد الوطني للإحصاء (INE) أن الاقتصاد الإسباني قد انخفض بنسبة 11٪ في عام 2020، وهو أكبر انخفاض في اقتصادها منذ الحرب الأهلية عام 1936، مما أدى إلى زيادة الديون في عام 2020 إلى 112،438 مليون يورو. وفي ربيع 2020، بدأت الحكومة في تخفيف إجراءات الإغلاق لاستئناف النشاط الاقتصادي، مما أدى إلى انتعاش الناتج المحلي الإجمالي في الربع الثالث من عام 2020. ولكن مع تفشي الفيروس في نهاية العام، تم تنفيذ إجراءات احتواء صارمة مرة أخرى، مما أدى إلى انخفاض النشاط الاقتصادي إلى أقل من 9.1٪، دون نسبة العام السابق.

سوق العمل واستهلاك الأسرة

أدت إجراءات الاحتواء والإغلاق إلى فقدان وظائف مليون شخص بين أبريل ويونيو 2020، وفقًا لأحدث البيانات الصادرة عن المعهد الوطني للإحصاء (INE). وفي الربع الثاني من عام 2020، في منتصف الوباء، ارتفعت مدخرات الأسرة في إسبانيا إلى 31.17٪. على العكس من ذلك، سجلت إسبانيا أكبر انخفاض في استهلاك الأسر، حيث وصل إلى 23.9٪.

الظروف المعيشية

البطالة التي يسببها الوباء هي العامل الرئيسي وراء عدم المساواة والفقر بين الناس، فوفقًا للجنة أكسفورد للإغاثة من المجاعة (Oxfam)، وقع 790 ألف شخص تحت خط الفقر في إسبانيا بسبب انخفاض دخل المهاجرين وكبار السن والنساء والفئات الأكثر ضعفًا، وبلغ معدل الفقر بين المهاجرين 57٪ بعكس متوسط 22.9٪ لبقية السكان، كما زاد التفاوت في الأجور بين الشباب بمقدار 1.6 مرة فوق المتوسط، في حين بلغ معدل البطالة 55٪ بين الأشخاص دون سن العشرين. وعلاوة على ذلك، شكلت النساء 57٪ من مجموع العاطلين و73٪ من العاملين بدوام جزئي.

تشير التقديرات إلى أن أكثر من 30000 شخص يعانون من إعاقة ذهنية أو تنموية (IDD) معرضون لخطر أكبر للإصابة بالعدوى. على الرغم من تنفيذ الدولة للتدابير لدعم الأشخاص الذين يعانون من نقص اليود وتسهيل الإغلاق عليهم، من خلال تحديد مواعيد الرحلات العلاجية وتطوير الدعم القائم على التكنولوجيا، لا يزال يتعذر الوصول إلى العديد من الخدمات الأساسية.

التدابير الحكومية

أدخلت الحكومة تشريعات وتدابير لمعالجة أزمة كوفيد-19، وتناولت التدابير الصحة والاقتصاد، مع التركيز على الشركات والشركات الصغيرة والمتوسطة وصناعة السياحة والعاملين لحسابهم الخاص. فوضعت الحكومة العمالة ودخل الأسر كأولوية في جدول أعمالها. وبالتالي، فقد وضعت خطط التسريح المؤقتة (ERTEs)، وهي خطة إجازة مؤقتة تم اعتمادها في عام 2020 وتم تمديدها حتى مايو 2021، بهدف إنقاذ آلاف الوظائف المعرضة للخطر نتيجة الوباء، ويستفيد منها حوالي 800 ألف عامل. كما أعلنت الدولة آليات مرنة لإجراء تعديلات مؤقتة على تعليق العقود وتقليل ساعات العمل.

علاوة على ذلك، في إطار جهود الحكومة لدعم الشركات، وضعت ضمانات عامة للقروض المصرفية الممنوحة للشركات. بالإضافة إلى ذلك، أعلنت عن مجموعة مساعدات مباشرة بقيمة 11 مليار يورو لمساعدة ودعم الشركات الصغيرة والمتوسطة والشركات وكذلك العاملين لحسابهم الخاص. وفيما يتعلق بالضرائب، فقد اعتمدت على تعليق الفترات الضريبية، وتعديل المواعيد النهائية للإجراءات الضريبية، وتأجيل الديون الضريبية والجمركية، وتعليق المواعيد الإدارية.

وبذلك فقد تسببت الأزمة الصحية لكوفيد-19 في أزمة اقتصادية لم يسبق لها مثيل من حيث الحجم، ولها تأثير شديد على الصحة والاقتصاد والمجتمع. مع جميع المعلومات المقدمة، لا يزال من المبكر تقييم التأثير الكامل لكوفيد-19 وحجمه على الدول، حيث ستتقلب الإحصاءات والبيانات ما دامت الأزمة الصحية مستمرة.

التمييز والعنصرية

أدى ظهور الوباء في عام 2019 إلى توقف العمل وتعليقه، وأغلق الحدود، وأثر سلبًا على الصحة العامة والحياة الاجتماعية والحقوق المدنية والاقتصادية الأخرى، مما أدى إلى تدهور واضح في الحقوق الفردية. ومن تداعيات الوباء تصاعد العنصرية والتمييز ضد المهاجرين وأصحاب البشرة السمراء والأجانب. بالإضافة إلى ذلك، واجهت البلدان النامية والأقل نموًا مشاكل مالية في تلقي اللقاحات نتيجة التحيز الدوائي الغربي تجاه الدول المتقدمة والغنية.

مظاهر العنصرية والتمييز (كورونا وفيروس الصين)

مع انتشار كوفيد-19، ازدهر التمييز العنصري بين المجتمعات المختلفة، فازدادت حوادث معاداة السامية، وتصاعدت أشكال مختلفة من التمييز والبلطجة، الموجهة بشكل خاص ضد مختلف السكان الناطقين بالصينية، حيثيتم إلقاء اللوم عليهم بخصوص تفشي الفيروس. كما دُعم التحريض على خطاب الكراهية والعنصرية ضد الصين ودول شرق وجنوب شرق آسيا من قِبَل الرئيس الأمريكي السابق، دونالد ترامب، الذي حَمّل الصين مسؤولية خلق الفيروس ونشره.

تحت ضغط أمريكي، اقترحت منظمة الصحة العالمية (WHO) تنفيذ الجولة الثانية من التحقيقات حول الفيروس في المختبرات الصينية. علاوة على ذلك، طلب الرئيس بايدن تحقيقًا آخر لتوضيح ما إذا كان الفيروس قد نشأ من مختبر ووهان للفيروسات أم لا. ومع ذلك، في 16 يونيو 2021، أشارت التحقيقات إلى وجود فيروس كورونا في الولايات المتحدة منذ ديسمبر 2019 على الأقل، وهي نفس الفترة التي ظهر فيها الفيروس في الصين.

وسم سلالات الفيروسات

للامتناع عن استخدام "الفيروس الصيني"، أطلقت اللجنة الدولية لتصنيف الفيروسات على الفيروس اسم "كوفيد-19". لكن واجهت دول أخرى أيضًا تمييزًا بعد اكتشاف متغيرات وسلالات مختلفة لكوفيد-19، مما أدى إلى تسميتها بعدها، مثل "السلالة البريطانية" و"سلالة جنوب أفريقيا" و"السلالة البرازيلية" و"السلالة الهندية". وفي النهاية، أصدرت منظمة الصحة العالمية تعليمات بعدم تسمية طفرات الفيروس بناءً على موقع جغرافي أو ثقافة أو صناعة معينة، وأن تُسمَى وتُصنَف وفقًا لدرجة خطورتها.

توزيع اللقاحات

كان توزيع اللقاحات غير عادل بشكل صارخ بين البلدان المتقدمة والبلدان الأقل نموًا، وتسببت المنافسة بين شركات الأدوية إلى إعاقة وصول البلدان الأقل نموًا إلى اللقاحات، ويعد الأفارقة هم الأكثر تأثرًا بسلوكيات الدول الغربية، يليهم الآسيويون.

لتقليل التفاوتات في الحصول على اللقاحات بين البلدان الغنية والنامية والأقل نموًا، أنشأت الجمعية العامة للأمم المتحدة "آلية كوفاكس" كمبادرة لتسريع التوفر العادل لأدوات كوفيد-19 لجميع البلدان. ومع ذلك، لا تزال بعض الدول تكافح من أجل تلقي اللقاحات.

العنصرية والتمييز تجاه الأفراد

تناول تقرير لمكتب المفوضية العليا لحقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة (OHCHR) عن التمييز العنصري في سياق كوفيد-19 في عام 2020 العديد من القضايا المتعلقة بتأثير الجائحة على الحقوق الصحية والأمن الغذائي والتعليم والتمييز العنصري والمهمشين. وكانت من بين أهم تداعيات الوباء الأشكال المتزايدة للعنصرية والبلطجة عبر الإنترنت ضد الصينيين والآسيويين، والتي تفاقمت بسبب خطاب الكراهية من قبل السياسيين ومقدمي وسائل الإعلام والأفراد. في الصين أيضًا، تم التمييز ضد غير المواطنين. كما كان التعامل مع شخص مصاب بالعدوى أو الإصابة بالمرض يؤدي إلى خلق "وصمة اجتماعية"

دفعت الناس نحو العزلة لتجنب التمييز. في أكتوبر 2020، كشف مركز بيو للأبحاث أن الأمريكيين من أصل آسيوي والأشخاص الملونين كانوا أكثر عرضة للإبلاغ عن تجارب سلبية تتعلق بعرقهم أثناء الوباء أكثر من المجموعات الأخرى، في حين أن 58٪ من الأمريكيين الآسيويين و45٪ من الأمريكيين عانوا من تعليقات عنصرية منذ أن بدأ الوباء.

الجهود العالمية لمكافحة آثار العنصرية كوفيد-19

يحظر القانون الدولي لحقوق الإنسان التمييز العنصري بكافة أشكاله ويزيله ويضمن حق كل فرد دون تمييز على أساس العرق أو اللون أو النسب أو الأصل القومي. فعلى المستوى الفردي، استخدم الأشخاص منصات التواصل الاجتماعي لنشر الوعي ووقف خطاب الكراهية. وعلى المستوى الوطني، تبنت بعض الدول قيمًا ومبادئ راسخة. فعلى سبيل المثال، أنشأت إسبانيا بالتعاون مع المجالس الوطنية، منصات لمكافحة انتشار الأخبار الكاذبة المتعلقة بفيروس كورونا وخطاب الكراهية حول المجتمع الإيطالي على وسائل التواصل الاجتماعي. وفي سويسرا، تم تحديد نقطة معلومات للاستجابة لاحتياجات المهاجرين في مجموعة متنوعة من القضايا المتعلقة بالوباء بما في ذلك العنصرية. وفي نيويورك، نظمت لجنة المدينة لحقوق الإنسان ورش عمل تعليمية مجانية حول حقوق الإنسان، وخاصة للمجتمعات التي تواجه مستويات عالية من التمييز والبلطجة والمضايقات.

كما شاركت المنظمات الدولية بنشاط في مواجهة التمييز العنصري. على سبيل المثال، أطلقت منظمة الهجرة الدولية (IOM) حملة على وسائل التواصل الاجتماعي في المكسيك حول خطاب الكراهية وكراهية الأجانب. كما أصدر مكتب الأمم المتحدة المعني بمنع الإبادة الجماعية والمسؤولية عن الحماية (UNOSAPG) مذكرة إرشادية شاملة للدول ومنظمات المجتمع المدني التابعة لها للتصدي لكوفيد-19 ومكافحة خطاب الكراهية.

على الرغم من كوننا في القرن الحادي والعشرين، لا تزال العنصرية والتمييز سائدين. ولا تزال هناك ثغرات في تطبيق الدول للقانون الدولي لحقوق الإنسان، ولا يزال هناك الكثير الذي يتعين القيام به للحفاظ على سلامة مبادئ المساواة وعدم التمييز ولمكافحة وصمة العار الاجتماعية وخطاب الكراهية وكراهية الأجانب والعنصرية والتمييز.

العنف القائم على النوع الاجتماعي

يعد العنف القائم على النوع الاجتماعي ظاهرة منتشرة في عالمنا، حيث تتعرض الكثير من النساء للإيذاء من قبل شركائهن ويتعرضن للعنف الأسري، وهو النوع الأكثر شيوعًا من العنف القائم على النوع الاجتماعي. يعتقد البعض أن العنف الأسري يحتاج إلى مزيد من الاهتمام لأنه يحدث في العلاقات بين الأشخاص الذين يعرفون بعضهم أو يعيشون مع بعضهم البعض، وبالتالي فهو يختلف تمامًا عن حوادث العنف التي تحدث بين الغرباء. فالعنف الأسري قضية منزلية خاصة. وقد أُعيق الاعتراف بتلك الظاهرة على أنها انتهاك لحقوق الإنسان لفترات.

مع انتشار جائحة كورونا، فقدت الكثير من النساء والفتيات وظائفهن واضطررن إلى البقاء في المنزل. وبالتالي، أُجبر ضحايا العنف المنزلي على قضاء المزيد من الوقت مع المعتدين بسبب الاحتياطات الإحترازية، حيث كانت الفئات الضعيفة مثل النساء ذوات الإعاقة الأكثر عرضة للعنف المنزلي. وأدت اضطرابات الوباء إلى الحد من الوصول إلى الخدمات، كما أثرت ضرورة البقاء في المنزل، إلى جانب المستوى الاجتماعي والاقتصادي المنخفض للعديد من النساء، سلبًا على النساء والأطفال لأنهم الأكثر عرضة للعنف الأسري.

وفقًا للأمم المتحدة، زادت المكالمات إلى خطوط المساعدة من ضحايا العنف المنزلي بمقدار خمسة أضعاف المعدل المعتاد في بعض البلدان أثناء تفشي فيروس كورونا. ونتيجة لذلك، أطلق الكثير على العنف الأسري اسم «ظل الجائحة».

في مصر، أعلن المجلس القومي للمرأة أن حوالي ثمانية ملايين امرأة مصرية معرضات لخطر العنف الأسري كل عام، وأن ما يصل إلى 86٪ من الزوجات قد يتعرضن للإيذاء الزوجي. في الواقع، وجه أربعة من كل خمسة رجال متزوجين شكلاً من أشكال العنف النفسي ضد زوجاتهم. بالإضافة إلى ذلك، أبلغ ما يقرب من نصف الشابات عن تعرضهن للعنف الجسدي من قبل إخوانهن أو آبائهن.

وبحسب البيانات، كانت هناك زيادة بنسبة 13 بالمائة في عدد المرضى في مراكز علاج العنف الأسري. فقد تلقى 2704 امرأة رعاية فردية، و9278 رعاية أسرية.

لزيادة الوعي حول كيفية محاربة أو التعامل مع العنف الأسري أو العنف القائم على النوع الاجتماعي بشكل عام حددت الجمعية العامة للأمم المتحدة يوم 25 نوفمبر كاليوم الدولي للقضاء على العنف ضد المرأة. هذا بالإضافة إلى 16 يومًا من النشاط ضد العنف القائم على النوع الاجتماعي، وهي حملة دولية سنوية تنطلق في 25 نوفمبر، وتستمر حتى 10 ديسمبر، يوم حقوق الإنسان. كان الموضوع العالمي لعام 2021 "16 يومًا من النشاط ضد العنف القائم على النوع الاجتماعي" هو "لوّن العالم برتقاليًا: فلننهِ العنف ضد المرأة الآن!"

تأثير جائحة كورونا على الرق الحديث

يعيش اليوم ما يقرب من 40.3 مليون شخص تحت اسم العبيد، هذا الرقم هو أكثر من أي وقت في تاريخ البشرية وأكبر من عدد سكان بعض البلدان، ويوجد طفل مستعبد من كل أربعة أطفال، أي ما يقدر بـ 10 ملايين طفل.

انتشر مصطلح "العبودية الحديثة" في الآونة الأخيرة، وتناولته بعض الاتفاقيات، كونه مشكلة قائمة تواجه المجتمع الدولي، خاصة في الدولة الآسيوية، في ظل انتشار جائحة فيروس كورونا.

غالبًا ما تحدث العبودية الحديثة في المناطق التي يصعب الوصول إليها في الدولة، ولها العديد من الأشكال والأسماء، ولكن أكثرها شهرة هي: الإتجار بالبشر، والعمل القسري والسخرة، وعمالة الأطفال، والزواج القسري، والأعمال الجنسية التجارية من خلال القوة والاحتيال أو الإكراه، والاستعباد غير الطوعي، والممارسات الشبيهة بالرق، وعبودية الديون. وتنتشر عبودية الديون على نطاق واسع في البلدان الآسيوية النامية مثل الهند وباكستان. وتتداخل مفاهيم الإتجار بالبشر والعبودية الحديثة، حيث يرى البعض الإتجار بالبشر كشكل من أشكال العبودية الحديثة، والبعض يعرّفها على أنها "تجارة الرقيق الحديثة."

أدى الوبـاء إلى زيـادة التهديـد الذي يواجهه العـمال المهاجرون والعـمال في الاقتصـاد غـير الرسـمي، وقـد أدى إلى زيـادة عـدم المسـاواة الاجتماعيـة والاقتصاديـة بـين مختلـف الطبقـات الاجتماعيـة؛ كـما زاد الوبـاء مـن الخطـر عـلى الفئـات الأكـثر عرضـة للعبوديـة الحديثـة بسـبب فقـدان وظائفهـم، حيـث تلجـأ المصانـع المختلفـة إلى تقليـص العمالـة أو الاسـتغناء عـن كثـير منهـا، متبعـة أسـاليب مكافحـة فـيروس كورونـا.

يُعتـبر العـمال في مختلـف المهـن أو المصانـع مـن بـين الفئـات الأكـثر تـضررًا مـن الوبـاء، وخاصـة المهاجريـن والعاملـين بأجـر يومـي. فقبـل انتشـار بفـيروس كورونـا، كان العـمال المهاجرون في خطـر متزايـد للتعـرض للعبوديـة الحديثـة بسـبب اعتمادهـم عـلى الأجـور اليوميـة، والوضـع غـير القانـوني للبعـض في بلـد المقصـد، والاسـتبعاد مـن خدمـات الدعـم الاقتصـادي والاجتماعـي الحكومـي. قـد تكـون التغيـيرات السريعـة في العـرض والطلـب عـلى العمالـة قـد أغـرت أيضًـا بعـض الجماعـات لاسـتخدامها كذريعـة لاسـتغلال العـمال الضعفـاء أو إجبارهـم عـلى العمـل أثنـاء الوبـاء، مـما يعرضهـم لخطـر الإصابـة بالفـيروس.

العدالة الصحية وشركات لقاحات كورونا

خَّلـف فـيروس كورونـا العديـد مـن التداعيـات عـلى البشريـة جمعـاء، أحدهـا التفاوتـات التـي ظهـرت في توزيـع لقاحـات كوفيـد-19 بـين البلـدان المتقدمـة والناميـة. ورغـم الجهـود الدوليـة لمعالجـة هـذه المشـكلة وتحقيـق هـدف منظمـة الصحـة العالميـة المتمثـل في تطعيـم 40٪ مـن السـكان في البلـدان منخفضـة الدخـل والبلـدان ذات الدخـل المتوسـط الأدنى بحلـول نهايـة عـام 2021. ويُعـد السـبب الرئيـسي لمنـع الوصـول إلى الهـدف المنشـود هـو أن الـشركات المنتجـة للقاحـات تهتـم فقـط بالربـح المـالي بغـض النظـر عـن الظـروف الاقتصاديـة بـين الـدول أو حقـوق الإنسـان العالميـة. فهـذا التمييـز في توزيـع اللقـاح يتعـارض مـع الحـق في الحيـاة والصحـة.

أدى الوبـاء إلى سـباق بـين شركات الأدويـة لإنتـاج لقـاح ضـد الكوفيـد-19، ونتيجـة هـذا السـباق تولـد احتـكار للقـاح وإعطـاء الأولويـة للأربـاح بـدلاً مـن التوزيـع المتسـاوي. تنتـج قلـة مـن الـشركات اللقاحـات وهنـاك عـدد قليـل نسـبيًا مـن مشـتري اللقاحـات، فعـلى سـبيل المثـال، اسـتحوذت أربـع شركات عـلى 90٪ مـن عائـدات اللقاحـات العالميـة في عـام 2020. فأصبـح اللقـاح سـلعة تجاريـة نتيجـة الاحتـكار حيـث لا تفصـح الـشركات عـن كيفيـة تصنيعـه أو المعلومـات المتعلقـة بهـذه العمليـة.

فشـلت أكـثر مـن 50 دولـة في تحقيـق الهـدف الـذي حددتـه منظمـة الصحـة العالميـة لتحصـين 10٪ مـن سـكانها بشـكل كامـل ضـد فـيروس كورونـا بنهايـة سـبتمبر 2021. في إفريقيـا، حققـت 15 دولـة فقـط مـن أصـل 54 دولـة الهـدف المنشـود، وقامـت نصـف دول القـارة بتلقيـح أقـل مـن 2٪ مـن سـكانها، حيـث بلغـت نسـبة الذيـن تلقـوا اللقـاح الكامـل 4.4٪ فقـط في إفريقيـا. ومـن أصـل 5.76 مليـار جرعـة مُعطـاة عالميًـا، ذهبـت 0.3٪ فقـط إلى البلـدان منخفضـة الدخـل وأكـثر مـن 79٪ إلى البلـدان ذات الدخـل المتوسـط والبلـدان المرتفعـة الدخـل. كـما رفضـت شركات الأدويـة؛ أسـترازينكا، بايونتيـك، جونسـون، موديرنـا، نوفاكـس وفايـزر، المشـاركة في مبـادرات لزيـادة الكميـات العالميـة مـن اللقاحـات.

يؤثـر احتـكار شركات الأدويـة عـلى معـدل وصـول هـذه اللقاحـات إلى البلـدان ذات الدخـل المتوسـط والمنخفـض، مثـل معظـم البلـدان الأفريقيـة. اعتبـارًا مـن 11 ديسـمبر 2021، في جنـوب إفريقيـا (الدولـة الأكـثر تـضررًا في القـارة) بلـغ معـدل التطعيـم 31٪ مـن السـكان. وفقًـا لمنظمـة الصحـة العالميـة (WHO). وكان مـن المتوقـع أن تحقـق خمـس دول أفريقيـة فقـط، أي أقـل مـن 10٪ مـن دول إفريقيـا البالـغ عددهـا 54 دولـة، هـدف نهايـة العـام المتمثـل في تلقيـح 40٪ من شـعوبها بشـكل كامـل. لقـد قامـت إفريقيـا بتطعيـم 77 مليون شـخص بشـكل كامـل، أي 6٪ فقـط مـن سـكانها. وبالمقارنـة، فـإن أكـثر مـن 70٪ مـن البلـدان المرتفعـة الدخـل قـد لقحـت بالفعـل أكـثر مـن 40٪ مـن سـكانها.

بـدأت أصـوات قليلـة ومبـادرات محـدودة تدعـو إلى تعليـق اتفاقيـات حقـوق الملكيـة الفكريـة المتعلقـة بإنتـاج اللقـاح، وتطالـب بتبـادل تصنيـع لقـاح الكوفيـد-19. ومـن جهـة أخـرى، كانـت هنـاك دعـوات تطالـب بمنـع تصديـر اللقاحـات خـارج الاتحـاد الأوروبي قبـل أن تكمـل دولـه عمليـة التطعيـم. فمنـذ الإعـلان عـن توفـر اللقاحـات، اسـتحوذت الـدول الغنيـة عـلى كميـات كبـيرة منهـا (أكـثر مـن احتياجاتهـا الفعليـة)، تاركـة الـدول الفقـيرة والناميـة في مواجهـة نـدرة شـديدة وارتفـاع تكاليـف الحصـول عـلى اللقاحـات، وهـو مـا يعـرف بظاهـرة "قوميـة اللقـاح".

انضمـت حـوالي 190 دولـة إلى "مرفـق كوفاكـس"، الإطـار العالمـي للتعـاون لتسريـع تطويـر وإنتـاج اختبـارات كوفيـد-19 والعلاجـات واللقاحـات، وإتاحتهـا عـلى قـدم المسـاواة لجميـع البلـدان، لكـن سـتعرقل عـدم المسـاواة في توزيـع اللقاحـات التقـدم الاقتصـادي الـذي تحقـق عـلى

مـدى عقـود في جميـع البلـدان. ففـي المقابـل، يـؤدي التوزيـع العـادل للقاحـات إلى فوائـد اقتصاديـة لا تقـل عـن 153 مليـار دولار أمريـكي في الفـترة 2021-2020 ونحـو 466 مليـار دولار بحلـول عـام 2025 في 10 مـن الاقتصـادات الكـبرى في العـالم.

مـع تصنيـف معظـم البلـدان عـلى أنهـا فقـيرة والعديـد منهـا يواجـه مشـاكل في الحصـول عـلى اللقاحـات ويعـاني مـن هشاشـة النظـم الصحيـة والصراعـات وعـدم الاسـتقرار وكذلـك الدمـار الناجـم عـن الكـوارث الطبيعيـة، لا يـزال تنفيـذ برامـج التطعيـم هدفًـا صعبًـا يعيـق الهـدف العالمـي المتمثـل في مواجهـة الوبـاء. يؤثـر احتـكار تصنيـع اللقـاح والالتـزام بحقـوق الملكيـة الفكريـة لتصنيعـه أيضًـا عـلى معـدلات التطعيـم في البلـدان المنخفضـة والمتوسـطة الدخـل. الصحـة حـق وليسـت سـلعة. وعليـه يجـب العمـل عـلى إنهـاء احتـكار بعـض الـشركات لتصنيـع اللقـاح. حتـى أن هـذه الـشركات تؤثـر عـلى عمليـة صنـع القـرار بسـبب ضعـف دور الهيئـات الحكوميـة وأيضًـا بسـبب الدبلوماسـية الاقتصاديـة التـي تتطلـب تـرك مسـاحة لتلـك الـشركات لتحقيـق الربـح حتـى أصبحـت جـزءًا مـن الوبـاء العالمـي وسـببًا لـه.

دور الحكومة المصرية في دعم قطاع السياحة أثناء أزمة فيروس كورونا

كما كان الحال في جميع دول العالم تقريبًا، كان قطاع السياحة هو القطاع الأكثر تضررًا في البلاد نتيجة تداعيات جائحة كوفيد-19، حيث توقفت الحركة الجوية العالمية، مما أدى إلى ركود في قطاع السياحة. وفي مصر، تساهم السياحة بحصة كبيرة من الناتج المحلي الإجمالي، كونها أكبر مصدر للعملات الأجنبية وخلق فرص العمل، فتحول الوباء بالفعل إلى أزمة اقتصادية وطنية.

ارتفعت إيرادات السياحة في مصر إلى 12.6 مليار دولار في عام 2019. ومع ذلك، فقد تسبب الوباء في القضاء على حوالي 70٪ من عائدات السياحة المصرية في عام 2020 بعد انخفاض أعداد السائحين إلى 3.5 مليون. كما تراجعت عائدات السياحة المصرية إلى حوالي 4 مليارات دولار خلال عام 2020. يعاني ثلاثة مليون مصري يعملون في قطاع السياحة من توقف السياحة، وهو ما يمثل حوالي 20٪ من الناتج المحلي الإجمالي للبلاد. والجدير بالذكر أن حوالي 60٪ من العاملين في قطاع السياحة هم عمال مستقلون، أي يعملون بأجر يومي، وبالتالي هم الأكثر تضررًا من الأزمة.

فمنذ بداية تفشي الوباء، طمأنت الحكومة المصرية قطاع السياحة على استمرار دعمها بتوجيهات من الرئيس عبد الفتاح السيسي. فقد تم إصدار عدة قرارات خلال الموجة الأولى لفيروس كورونا، أهمها بالنسبة لشركات السياحة هو تأجيل مدفوعات استهلاك الكهرباء والغاز والمياه والرسوم الحكومية للخدمات أو رسوم الانتفاع، وسداد جميع الديون المستحقة عن فترات ما قبل أزمة كورونا. كما قدمت الحكومة إعانات للعاملين في القطاع تقدر بنحو 100٪ من الأجر الأساسي للعمال، ليستفيد منها قرابة 300 ألف موظف بشركات السياحة والفنادق الثابتة والعائمة، والمنشآت، والمطاعم السياحية. وكذا قدمت الحكومة المصرية قروضًا بفائدة 5٪ لدعم العاملين وأصحاب العمل في قطاع السياحة لدفع الرواتب والإيجارات.

كما أصدرت اللجنة الوزارية للسياحة والآثار في مارس 2021 عدة قرارات لمواصلة دعم قطاع السياحة، منها:

- استمرار إعفاء العقارات المستخدمة في مجالي السياحة والفنادق بوزارة الطيران المدني من ضريبة العقارات حتى 31 أكتوبر 2021.
- استمرار انخفاض رسوم الهبوط والإقامة (50٪) والخدمات الأرضية (20٪) في المطارات بالمقاطعات السياحية.
- استمرار دعم العاملين في قطاع السياحة من صندوق الطوارئ التابع لوزارة القوى العاملة حتى أكتوبر 2021.
- الموافقة على تمديد الضمان المقدم من وزارة المالية بقيمة 3 مليارات جنيه لمبادرة البنك المركزي المصري لدعم مصاريف الصيانة والتشغيل بالمنشآت الفندقية والسياحية حتى 31 ديسمبر 2021.

الانتهاكات ضد المرأة

تـزداد الصعوبـات التـي تواجـه المـرأة كل عـام، لا سـيما في مناطـق الـصراع والأزمـات الإنسـانية وحـالات الطـوارئ. في سـياق الأوبئـة والكـوارث، أثبتـت الدراسـات والإحصـاءات أن العنـف يتزايـد بشـكل عـام، ويعتـبر العنـف ضـد المـرأة، وخاصـة عنـف الشريـك الحميـم والعنـف الجنـسي والعنـف الأسري، ظاهـرة متزايـدة لانتهـاك لحقـوق للمـرأة. قـدر تحليل أجـري في عـام 2018 عـبر 161 دولـة، أجرتـه منظمـة الصحـة العالميـة، أن حـوالي 1 مـن كل 3، أي 30٪ مـن النسـاء، يتعرضـن للعنـف الجسـدي أو الجنـسي مـن الشريـك الحميـم أو مـن غـير الشريـك أو كليهـما.

مصر

تواجـه النسـاء في مـصر صعوبـات وعقبـات كبـيرة بسـبب العنـف وعنـف الشريـك والديـون والتمييـز. يعـد العنـف ضـد المـرأة ظاهـرة سـلوكية منتـشرة لا يخلـو منهـا المجتمـع المـصري، ويتزايـد بشـكل ملحـوظ في الآونـة الأخـيرة، وكذلـك عنـف المـرأة ضـد الرجـل، حيـث خلـق التعاقـب السريـع لقصـص القتـل حالـة مـن الذعـر في المجتمـع المـصري. يتفاقـم العنـف الأسري في مـصر وتمثـل النسـاء 43٪ مـن ضحايـاه.

تحـدث هـذه الظاهـرة بسـبب الخلافـات الزوجيـة، وتدخـل الأقـارب في شـؤون الأسرة، والمفاهيـم الدينيـة الخاطئـة، وقلـة التواصـل، وانخفـاض الدخـل، وتهميـش المـرأة، وعـدم المسـاواة بـين الجنسـين، بالإضافـة إلى عـدم الاسـتقرار الاجتماعـي والاقتصـادي. وتعـاني الزوجـات مـن ضغـط جسـدي ونفـسي مـع احتـلال العنـف النفـسي عـلى رأس القائمـة. ومـن ناحيـة أخـرى، يمثـل الرجـال 31٪ مـن ضحايـا العنـف الزوجـي، حيـث يتعرضـون للـضرب أو القتـل عـلى يـد زوجاتهـم.

تحـدث تلـك الظاهـرة نتيجـة للضغـوط النفسـية والأمـراض العصبيـة وتغـيرات القيـم المجتمعيـة. فخـلال الأشـهر الثمانيـة الأولى مـن عـام 2021، قُتلـت 11 زوجـة عـلى يـد أزواجهـن مـن إجـمالي 20 حالـة، مـا يمثـل 55٪ مـن حـالات العنـف الأسري.

وعـلى صعيـد آخـر، فـإن الوقـوع في الديـون ظاهـرة تعـاني منهـا المـرأة المصريـة، قـد ينتهـي الأمـر بهـؤلاء النسـاء في السـجن لاقتراضهـن المـال للمسـاعدة في تحسـين الظـروف الاقتصاديـة لأسرهـن، وعـدم دفـع أقسـاطهن في الوقـت المحـدد وهـم عـادة المسـؤولون عـن رعايـة أسرهـم اجتماعيًـا واقتصاديًـا.

وذلـك بسـبب الجهـل وقلـة الوعـي القانـوني، حيـث يقعـن النسـاء في الديـون بسـبب مطالـب الـزواج غـير العقلانيـة مـما يضغـط عـلى الأمهـات لاقـتراض المـال؛ وهنـاك سـبب آخـر وهـو مـا يعـرف بـ (حـرق البضائـع)؛ حيـث تشـتري المـرأة سـلعة بسـعر مرتفـع للغايـة مقابـل دفـع أقسـاط شـهرية، ثـم تقـوم ببيعهـا عـلى الفـور بسـعر منخفـض للاسـتفادة مـن السـيولة النقديـة لتلبيـة حاجـة ملحـة. وعـلاوة عـلى ذلـك، تقـوم المـرأة أحيانًـا بـدور الضامـن لأحـد أقاربهـا الـذي يقـوم بدفـع أقسـاط؛ مـما يجعلهـا عُرضـة للمسـائلة القانونيـة عندمـا يفشـل الطـرف الأول في الوفـاء بالدفـع.

وتشـير الإحصائيـات إلى أن أكـثر مـن 90٪ مـن السـجينات كـن ضامنـات لأزواجهـن، تاركـين أطفالهـن بـلا مـأوى وبـدون أسرهـم. وعـلاوة عـلى ذلـك، أدت جائحـة فـيروس كورونـا إلى زيـادة عـدد النسـاء المدينـات حيـث فقـدت العديـد مـن الأسر مصـدر دخلهـا.

أشـارت آخـر الإحصـاءات التـي تلقتهـا وزارة التضامـن الاجتماعـي مـن وزارة الداخليـة إلى أن مـصر بهـا نحـو 30 ألـف امـرأة مديونـة. وتـتراوح مـدة حبـس هـذه التهـم بـين 3 و10 سـنوات، حيـث تعـاني المـرأة مـن أضرار نفسـية ووصمـة عـار اجتماعيـة وتفـكك أسري وتشريـد أطفالهـا.

تعمـل الحكومـة المصريـة ومنظـمات المجتمـع المـدني التابعـة لهـا عـلى القضـاء عـلى هـذه الظاهـرة مـن خـلال البحـث ودعـم المـرأة اقتصاديًـا واجتماعيًـا في إطـار الحملـة الرئاسـية ومبـادرة "مـصر بـلا غارمـين وغارمـات" مـن خـلال صنـدوق تحيـا مـصر، وتعفـو الحكومـة عـن النسـاء وتقـدم لهـن الدعـم بعـد خروجهـن مـن السـجن؛ كـما خصـص الصنـدوق 30 مليـون جنيـه لهـذه المشـكلة وتمكـن مـن إنهـاء محنـة الكثيريـن مـن خـلال دعـم اندماجهـم وتمكينهـم الاقتصـادي مـن خـلال المشـاريع الصغـيرة؛ وتـم انفـاق 65 مليـون جنيـه عـلى 389 ألـف امـرأة مصريـة.

تركيا

يعتـبر العنـف ضـد المـرأة ظاهـرة منتـشرة في تركيـا، فضـلاً عـن قتـل الإنـاث عمـدًا بسـبب جنسـهن. ولايـزال توجـد مشـكلة كبـيرة في تركيـا بسـبب التطـرف الدينـي، وارتفـع معـدل العنـف والجرائـم ضـد المـرأة. أظهـرت أحـدث الإحصـاءات أن امـرأة واحـدة عـلى الأقـل تُقتَـل كل يـوم عـلى يـد الرجـال. فخـلال الآونـة الماضيـة، وصـل العنـف ضـد المـرأة التركيـة إلى أعـلى المسـتويات؛ حيـث قُتلـت 300 امـرأة عـلى الأقـل في عـام 2020.

وأشـارت تقاريـر منظمـة الصحـة العالميـة إلى أن 38% مـن النسـاء في تركيـا، يتعرضـن للعنـف مـن أزواجهـن؛ كـما يتعرضـن لقمـع وعنـف ممنهـج، لاسـيما نسـاء الأقليـات ونشـطاء حقـوق الإنسـان والنسـاء الناشـطات في المجتمـع المـدني.

فشـلت تركيـا في تنفيـذ قوانينهـا بشـكل فعـال فيـما يتعلـق بحمايـة حقـوق المـرأة؛ كـما تـم الاعـتراف بالعنـف الجنـسي في قانـون العقوبـات كجريمـة ضـد المجتمـع؛ إلا أن الإحصائيـات تشـير إلى أن حـوالي 2000 امـرأة يتـم ترحيلهـن كل عـام ويتـم اسـتغلالهن جنسـيًا في دول الجـوار. ولا يـزال زواج الأطفـال الدينـي (غـير المسـجل) شـائعًا للغايـة عـلى الرغـم مـن تجريمـه، لا سـيما في المناطـق الريفيـة الفقـيرة، وقـد تصـل نسـبة الفتيـات المتزوجـات القـاصرات إلى 50٪؛ بالإضافـة إلى ذلـك، لا تصنـف الحكومـة القتـل والعنـف ضـد المـرأة عـلى أنـه انتهـاك لحقـوق الإنسـان ولا تطبـق القوانـين المحليـة أو الدوليـة التـي تحمـي المـرأة؛ مـما يعكـس رغبـة الدولـة في اسـتمرار العنـف ضـد المـرأة، خاصـة أنهـا كانـت دائمًـا منحـازة لصالـح الرجـل ضـد ضحايـاه.

حـددت منظـمات حقوقيـة أن الخطـاب الحكومـي والخطـاب السـلبي تجـاه المـرأة وممارسـات النظـام هـي السـبب في تصعيـد العنـف ضـد المـرأة. بالإضافـة إلى ذلـك، أدى خطـاب الرئيـس أردوغـان حـول المسـاواة، والـذي قـال فيـه إن المـرأة لا تسـاوي الرجـل، إلى تفاقـم الوضـع وسـاهم في زيـادة جرائـم العنـف ضـد المـرأة.

وقـد أدى ذلـك إلى تعميـق الصـور النمطيـة السـلبية عـن المـرأة ودورهـا في المجتمـع. وبالتـالي، فليـس مـن الغريـب أن تحتـل تركيـا المرتبـة 133 مـن بـين 156 دولـة في مـؤشر المسـاواة بـين الجنسـين لعـام 2021.

انسـحب الرئيـس أردوغـان مـن اتفاقيـة اسـطنبول لمكافحـة العنـف ضـد المـرأة والعنـف الأسري في الأول مـن يوليـو 2021. وهـذا يمثـل انتكاسـة أخـرى لحقـوق المـرأة في تركيـا. وقـد قـادت النسـاء احتجاجـات ومظاهـرات ضـد القـرار، مـما أدى إلى اعتقـال العـشرات مـن المشـاركات. اعتـبر المتطرفـون الاتفاقيـة تهديـدًا لتقاليـد تركيـا عاداتهـا، بينما قـال المحافظـون إنهـا تقـوض الهيـاكل الأسريـة وتشـجع عـلى العنـف.

لا تعاقب تركيا مرتكبي الجرائم بشكل مناسب، فرغم وجود قوانين لحماية المرأة، لا توجد ممارسات فعلية من قبل الحكومة التركية للحد من ظاهرة العنف القائم على النوع الاجتماعي. ومما يزيد الوضع سوءًا أن تركيا تعمل على إصدار قانون يسمح للمغتصب بالزواج من ضحيته، وهو يخفف من خطورة المخالفة ويؤدي إلى إطلاق سراح نحو 4000 رجل بشرط الزواج من ضحاياهم.

لا تزال النساء في تركيا يقعن ضحايا للعنف الجنسي أو الأسري وجرائم الشرف والتمييز. فشلت تركيا في منع العنف القائم على النوع الاجتماعي والقتل والمعاملة المهينة، وتواصل انتهاك القانون الدولي لحقوق الإنسان.

دول الساحل الإفريقي

أدى الوضع الإنساني والسياسي والاقتصادي في منطقة الساحل إلى تدهور حياة المرأة، حيث تنتشر الجماعات الإرهابية والمتطرفون في مناطق النزاع، بالإضافة إلى معاناتهن من تقييد الحركة وانتهاك قوانين حقوق الإنسان وتدمير المنشآت وضعف تقديم الخدمات. النساء والفتيات هن الأكثر عرضة للخطر في النزاعات، يقعون ضحايا للعنف الجنسي، والاختطاف المنهجي، والاغتصاب، والدعارة القسرية، والتعقيم القسري، والزواج القسري. العنف الجنسي هو أكثر أنواع العنف شيوعًا، وقد ازداد أيضًا بسبب جائحة كوفيد-19؛ مما أجبر نسبة كبيرة للبحث عن ملاذ وأدى لزيادة عدد المشردين داخليًا. في عام 2021، أشارت تقارير المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين إلى أن عدد النزوح الداخلي في منطقة الساحل الإفريقي قد تضاعف أربع مرات في العامين الماضيين.

في عام 2021، قدرت منظمة الصحة العالمية أن 30٪ من النساء قد تعرضن لشكل واحد على الأقل من أشكال العنف القائم على النوع الاجتماعي في حياتهن، كشفت دراسة أخرى لمنظمة الصحة العالمية في عام 2021 أن انتشار العنف الجنسي يتراوح بين 15٪ في المناطق الحضرية مثل اليابان، و71٪ في المناطق الريفية مثل بلدان الساحل. تصدرت بوركينا فاسو ومالي القائمة بين البلدان الستة الأولى من حيث انتشار زواج الأطفال والزواج القسري، بينما في النيجر، تعرضت 70٪ من النساء للضرب أو الاغتصاب من قبل أزواجهن أو آبائهن أو إخوانهن، كما أن فتاة واحدة فقط من بين كل عشر فتيات تكمل تعليمها في المدرسة الثانوية.

وللمساعدة في منع وتقليل الانتهاكات ضد المرأة، دعت السيدة الأولى الموريتانية الدكتورة مريم فاضل، في يوليو 2021، المرأة في الساحل للمشاركة في مجالي الأمن والعدالة، نظمت أمانة منطقة الساحل وغرب أفريقيا (SWAC) ومركز التنمية التابع لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (OECD) حوارًا بعنوان "DevTalk" لوضع بعض الاستراتيجيات والخدمات للناجين من العنف الجنسي لمنع المزيد من الصدمات.

يمول البنك الدولي أيضًا مشروع تمكين المرأة والتركيبة السكانية في منطقة الساحل، والذي يهدف إلى تعزيز تمكين النساء والمراهقات وتعزيز وصولهن إلى خدمات عالية الجودة للتعليم والصحة الإنجابية بتمويل قدره 295 مليون دولار.

علاوة على ذلك، هناك مبادرات للمساواة بين الجنسين والتنمية في استراتيجية التنمية الأفريقية 2063و برامج أخرى تهدف إلى إنهاء الانتهاكات ضد النساء الأفريقيات، وتمكينهن اقتصاديًا واجتماعيًا، وتشجيع مشاركتهن في قضايا الأمن والسلام داخل مجتمعاتهن.

أفغانستان

فرضت الجماعات الإرهابية المنتشرة إقليميًا ودوليًا نفسها على النظام الدولي بقدرات تنظيمية ولوجستية هائلة وأسلحة متطورة، وهذا يسلط الضوء على القضية الرئيسية التي تواجهها كل دولة. من جهة، عليهم محاربة الإرهاب والحفاظ على الأمن القومي للدولة من جهة. ومن جهة أخرى، يجب عليهم الاستمرار في السعي لتحقيق التنمية، واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية. مثّل الوضع في أفغانستان بعد انسحاب الاتحاد السوفيتي بيئة صديقة للفوضى والتفتت. لقد أتاح المجال لمجموعات متطرفة مختلفة للظهور والحضور في المشهد. وأهم هذه الجماعات وأكثرها نفوذًا هي حركة طالبان التي توسعت وزادت نفوذها وانتشرت أكثر في أفغانستان.

في بداية وصولهم إلى السلطة على أفغانستان، لم تقدم طالبان أي وعود بشأن إشراك فئات مختلفة في المجتمع أو حتى الحفاظ على حقوق الإنسان. كانوا يعدون بالسلام فقط لفظيًا. بدأت حقبة جديدة في 15 أغسطس 2021 عندما تمكنت طالبان من السيطرة على العاصمة كابول وأطاحت بالحكومة المدنية، فر الرئيس أشرف غني بعد ساعات من دخول طالبان كابول. وهكذا، وقعت المدينة فعليًا تحت حكم جماعة طالبان المسلحة، التي كانت قبل 20 عامًا قد أطاحت بها الولايات المتحدة وحلفاؤها.

على الرغم من الوعود باحترام حقوق المرأة بموجب الشريعة الإسلامية، فقد بدأت بالفعل مساحة حقوق المرأة تتلاشى بسرعة، ولقد بدأت المكاسب التي تحققت بشق الأنفس خلال العقدين الماضيين تتلاشى، على سبيل المثال: في 8 سبتمبر 2021، صرح نائب رئيس اللجنة الثقافية لطالبان لوسائل الإعلام الأسترالية (SBS) أنه سيتم منع النساء من ممارسة الرياضة، مستشهدين على وجه الخصوص بالفريق الوطني للكريكيت النسائي؛ كما تم انتهاك العديد من الحقوق مثل الحق في العمل والحق في الحصول على التعليم. لم تُحرم النساء من التعليم فحسب، بل مُنِعن أيضًا من الذهاب إلى العمل حيث طلبت طالبان من النساء في القوى العاملة إرسال أقاربهن الذكور ليحلوا محلهن.

حتى قبل استيلاء طالبان على السلطة، تم وضع أفغانستان بالقرب من أسفل كل قائمة عندما يتعلق الأمر بحماية النساء، وفي الجزء العلوي من حيث الحاجة إلى منازل آمنة، وتقديم المشورة، والمحاكم التي يمكن أن تساعد في الحفاظ على سلامة المرأة. فقد أبلغت أكثر من نصف النساء الأفغانيات عن تعرضهن للاعتداء الجسدي وأبلغت 17٪ عن تعرضهن للعنف الجنسي.

علاوة على ذلك، كان 60٪ منهن في حالات زواج قسري مقارنة بالزيجات المدبرة، وفقًا لدراسات استشهدت بها وزارة شؤون المرأة الأفغانية ومازالت نسب الإبلاغ عن تلك الحالات ضئيلة للغاية.

أبلغت أكثر من 1/2 بين الأفغانيات

عن تعرضهن للاعتداء الجسدي

العنف أثناء الولادة في النزاعات المسلحة

إن عملية الولادة (الوضع) أكثر العمليات التي تتحمل بها المرأة الألم الجسدي، ويعد عنف التوليد أحد صور انتهاكات حقوق المرأة، حيث تعاني المرأة أثناء عملية الولادة في بعض الأحيان من سلوكيات ضارة تشكل انتهاكًا واضحًا لحقوقها الصحية، يمكن أن تتفاقم وتسبب وفاتها.

طبيعة وأشكال عنف التوليد

يُعَّرف عنف الولادة بأنه الإساءة الجسدية أو الجنسية أو اللفظية أو التنمر أو الإكراه أو الإذلال أو الاعتداء الذي يحدث للنساء أثناء المخاض والولادة من قبل الطاقم الطبي، ويحدث عنف الوالدة في المستشفيات في كثير من دول العالم، ويبدو أنه مجرد مصطلح جديد للمشكلة القديمة المتمثلة في عدم الاحترام وإساءة المعاملة في رعاية التوليد وأمراض النساء. ويندرج في إطار المشكلة الأوسع للعنف القائم على النوع الاجتماعي وفقدان المرأة لاستقلاليتها.

معظم النساء اللواتي تتعرضن لمثل هذا العنف يُدفَعن به تحت البساط لأنه يُنظر إليه على أنه موضوع خاص، والضحايا أنفسهم في بعض الأحيان لا يدركون حتى أن تجربتهم يمكن اعتبارها عنف.

تتعارض هذه الانتهاكات مع الحق في الموافقة المستنيرة، والحق في رفض العلاج الطبي، والحق في الصحة، والحق في المساواة في المعاملة، والحق في الخصوصية، وكذلك الحق في الحياة.

أشكال عنف التوليد

- **الإذلال اللفظي:** التحدث بلغة قاسية أو أسلوب غير لائق والتهديد بالامتناع عن العلاج.
- **العنف الجسدي والممارسات التعسفية:** التعرض للضرب أو الصفع أو التكميم أو التقييد بالسرير أثناء الولادة أو التعامل بالقوة مثل الضغط الشديد على البطن أثناء الولادة الطبيعية.
- **الإهمال والتجاهل لآلام المرأة واحتياجاتها:** تجاهل رغبتها في اختيار وضعية الولادة، ورفض وجود مرافق لها، وحرمانها من الطعام والسوائل، ومعاملة المرأة كمشارك سلبي في عملية الولادة.
- **انتهاك الخصوصية والسرية:** عدم وجود فواصل أو ستائر بين المرضى.
- **التعرض للتمييز:** التمييز بين المرضى على أساس المستوى الاجتماعي والاقتصادي، أو الحالة الصحية، أو العرق، أو الدين، أو بسبب وصمة العار الاجتماعية.
- **عدم الالتزام بالمعايير المهنية أثناء تقديم الرعاية الصحية:** إجراء فحوصات مهبلية مؤلمة، والانتظار لفترات طويلة للحصول على الرعاية الصحية.
- **استخدام العلاجات الطبية غير الضرورية أو التدخلات الطبية دون مبرر:** تحفيز المخاض أو قص العجان بدون مبرر طبي أو إجراء عمليات ولادة قيصرية دون مبرر طبي.
- **الحرمان من العلاج:** رفض إعطاء مسكنات الألم.
- **الاحتجاز:** عدم السماح للمرأة بمغادرة المستشفى بعد الولادة حتى سداد الفواتير.

تسبب هذه الأشكال من العنف الشعور بالخيانة والضيق النفسي، وتؤدي إلى انعدام الثقة والامتناع عن أي رعاية طبية قبل عملية الولادة، بالإضافة إلى زيادة الرهبة من الولادة، وتسريع اكتئاب ما بعد الولادة.

وجدت دراسة في جامعة بريستول أن أطفال الأمهات المصابات بالاكتئاب أثناء الحمل أو بعده أكثر عرضة للإصابة بالاكتئاب في المستقبل، حيث قام المشروع البحثي الذي استمر 14 عامًا بتقييم الصحة العقلية بانتظام لـ 5000 طفل حتى بلوغهم 24 عامًا. ووفقًا لدراسة نشرتها Translational Psychiatry في عام 2021، يعاني 17.22٪ من سكان العالم من اكتئاب ما بعد الولادة، مع وجود أعلى معدل في جنوب أفريقيا 39.96٪، كما تقدر خدمة الصحة الوطنية في إنجلترا أن واحدة من كل خمس نساء تعاني من اكتئاب ما بعد الولادة وآلام أخرى تتعلق بالصحة النفسية نتيجة للعنف أثناء الولادة.

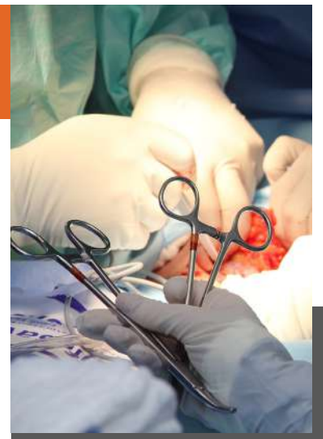

وعلى الرغم من كل التطورات في المجال الطبي من أجهزة عالية الدقة لقياس المؤشرات الحيوية للجنين، وأدوية فعالة لتخفيف آلام الولادة، يستمر عنف الولادة بأشكال مختلفة في المستشفيات العامة أو الخاصة.

ففي المستشفيات الحكومية، عادة ما يتم التعامل مع عملية الولادة من قبل أطباء الامتياز (طلبة)، فأغلب النساء اللائي يترددن على المستشفيات العامة من الطبقات تحت المتوسطة، مما يعرضهن الإساءة وعدم تحمل متاعبهن. وفي المستشفيات الخاصة قد يتم اللجوء إلى الولادة القيصرية لأنها باهظة الثمن حتى لو كانت غير ضرورية وقد تهدد حياة المرأة.

وبالتالي، فقد أصبح من الضروري للمرأة أن تكون دائمًا على دراية جيدة بجميع المخاطر والإجراءات والخيارات حتى تتمكن من التحكم واتخاذ قراراتها بأمان، ويجب على الطبيب توفير بيئة مرحبة للمرأة لتشعر بالراحة ويكون لديها مساحة لطرح الأسئلة وتوضيح أي شكوك. بناءً على ذلك، يجب على المرأة المُقدِمة على الولادة أن تتفق مع الطبيب على جميع الإجراءات التي ستتم في العملية، وفي حالة التعدى على هذا الاتفاق ووجود انتهاكات أو عنف ضد المرأة، يجب محاسبة الطبيب.

العنف أثناء الولادة في مناطق النزاع المسلح

وقع المدنيون في مرمى نيران النزاعات المسلحة المختلفة في العقود الأخيرة وكان عليهم تحمل تهديدات مستمرة بالقصف وإطلاق النار والهجوم بالمواد الكيميائية. فيمثل المدنيون أكثر من 90٪ من ضحايا الحرب، ويعد النساء والأطفال أكثر عرضة للآثار السلبية للنزاع.

تؤدي النزاعات المسلحة أيضًا إلى عدم توافر الخدمات الصحية وصعوبة الوصول إليها وسوء وجودتها. هذا بالإضافة إلى تدمير البنية التحتية المحلية، وإمدادات الغذاء والمياه وأنظمة الصرف الصحي مما يجعل من الصعب على النساء الحوامل الحصول على الرعاية الصحية العامة والرعاية السابقة للأمومة.

تتعرض النساء في ظل النزاع المسلح لجميع أنواع الإساءة، بما في ذلك العنف أثناء الولادة، حيث يتعرضون للضرب والتحرش الجنسي ومنع المسكنات والحمل القسري والتعقيم القسري والإجهاض والعنف أثناء الولادة وعدم اتباع السلامة الصحية واعتبارهم علامة على العار وعبيد، وخاصة النساء في الأسر. وبالتالي، فإن الصحة الإنجابية الجيدة ضرورية لتأمين صحة المرأة وحقوقها في ظل هذه الظروف.

نادرًا ما يكون جمع البيانات الدقيقة أولوية أو حتى احتمالًا أثناء الحرب أو النزاع المسلح، ولكن تموت ما يقدر بنحو 140,000 امرأة حامل كل عام، وتعتبر جنوب السودان من بين البلدان التي لديها أعلى معدلات الوفيات، حيث تموت أكثر من ألفي امرأة مقابل كل 100 ألف ولادة.

وبالمثل فقد أدى الصراع في الأراضي الفلسطينية إلى انخفاض فرص الحصول على الرعاية السابقة للأمومة ورعاية ما بعد الولادة، حيث زاد عدد الولادات في المنزل والولادات المستحثة. كما تتعرض السيدات المقدمة على الولادة للتفتيش في نقاط العبور العسكرية. وليس ذلك فقط، بل إن إسرائيل تنفذ أيضًا أحكامًا قاسية ضد النساء الحوامل، فعلى سبيل المثال، تم اعتقال المرأة الفلسطينية أنهار الديك، التي كانت حاملاً في شهرها الثالث، وتعرضت للضرب المبرح في السجن، ولم يطلق سراحها إلا نتيجة ضغوط دولية قبيل ولادتها بأيام.

وفي اليمن الذي مزقته الحرب، لاحظت منظمة أطباء بلا حدود أن النساء الحوامل يلجئون إلى الكهوف للولادة بدلاً من المخاطرة بالذهاب إلى المستشفى.

العنف أثناء الولادة والمنظمات الدولية

إن تجريم العنف أثناء الولادة في حالات الحرب والنزاع المسلح متضمن في المادة الثالثة من القانون الدولي الإنساني في اتفاقية جنيف الرابعة والمادة 12 من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

وبما أن الأمم المتحدة وهيئاتها تراقب الوضع الإنساني، وتحقق في وقائع انتهاكات القانون الدولي، فإن العنف أثناء الولادة يحتاج أيضًا إلى المراقبة، كما يجب وضع بعض الآليات للقضاء عليه، خاصة أنه يتسبب في وفاة عدد كبير من النساء.

أظهرت دراسة لمنظمة الصحة العالمية واليونيسيف وعدة منظمات دولية أن حوالي 42٪ من النساء تعرضن للعنف أثناء الولادة بأشكال مختلفة، مثل الإساءة الجسدية أو اللفظية أو التمييز أثناء الولادة في المراكز الصحية، مع تعرض بعضهن للكم أو الصفع أو الصراخ أو السخرية أو الضغط.

مما سبق ذكره، فإن الحق في الرعاية الكافية والخصوصية أثناء الولادة جزء لا يتجزأ من الخدمات الصحية الشاملة، وتشمل مكونات الرعاية الصحية الخاصة، التعليم حول الحقوق والاختيارات، والتحرر من الإساءة، والمعاملة بكرامة. ومع ذلك، فإن عدم الاحترام وسوء المعاملة أثناء الولادة هي ظاهرة موثقة جيدًا ترتبط ارتباطًا مباشرًا بعلاقات القوة والسياقات الأوسع لعدم الاستقرار في العائلات والمجتمعات والأمم.

ويبرز تعريف العنف عند الولادة كمجموعة فرعية من العنف القائم على النوع الاجتماعي، أيضًا نوع من العنف الهيكلي، لذلك يجب معالجته بشكل منهجي، وإذا لم تتحدث المزيد من النساء عن الإساءة والأذى الذي يحدث في أثناء الولادة، فلن تتغير البيئة، وسيستمر مقدمو الخدمة والموظفون في الممارسة بنفس الطرق، مما يؤدي إلى انتهاك المزيد من النساء.

الانتهاكات ضد الأطفال

حقوق الإنسان هي حقوق أساسية لجميع الناس، بغض النظر عن الجنسية أو الجنس أو الأصل العرقي أو اللون أو الدين أو اللغة أو أي وضع آخر. يجب أن يعامل الجميع على قدم المساواة واحترام، ويتمتع الأطفال والناضجون بنفس حقوق الإنسان التي يتمتع بها الكبار، حتى أن هنالك تركيزًا خاصًا عليهم لكونهم معالين وأكثر عرضة للضعف. ومع ذلك، كان عام 2021، مثل العام السابق، عامًا مدمرًا لحقوق الأطفال.

أثرت النزاعات المسلحة المستمرة والعنف المتصاعد والأزمات الإنسانية التي تحدث في جميع أنحاء العالم بشدة على حياة الأطفال وهددتها، فتم تسجيل الآلاف من الضحايا الأطفال ورصد العديد من الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال التي تزايدت بسبب جائحة كوفيد-19.

وفي مناطق النزاع، تم تقييد وصول المساعدات الإنسانية بسبب إجراءات الإغلاق، مما أثر على حق الأطفال في الصحة، كما أدى إغلاق المدارس إلى تعريض العديد من الأطفال للتجنيد من قبل الميليشيات أو القوات المسلحة، فيُعد العمل الجبري والإتجار بالأطفال والتجنيد في الجماعات المسلحة والعنف الجنسي من أكثر الانتهاكات انتشارًا ضد الأطفال في عام 2021، يليه الحرمان من وصول المساعدات الإنسانية.

فلسطين

يعاني آلاف الأطفال جراء انتهاكات حقوق الإنسان الجسيمة التي يقوم بها جيش الاحتلال الإسرائيلي، وتواصل إسرائيل التقاعس عن الوفاء بالتزاماتها رغم أنها وقعت على اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل عام 1991، ولا يزال الأطفال الفلسطينيون يتعرضون للتعذيب والسجن التعسفي والاحتجاز والمحاكمات الجائرة والتهديد بالحرمان من التعليم والقتل والاغتصاب والتهجير القسري.

شهد عام 2021 ارتفاع نسبة انتهاكات حقوق الإنسان ضد الأطفال الفلسطينيين من قِبَل القوات الإسرائيلية، خاصة بعد التصعيدات الأخيرة في القدس والضفة الغربية، وبشكل أخص بقطاع غزة، الذين تعرضوا لحملات إبادة من قبل القوات الجوية الإسرائيلية. وتم توثيق وفاة 75 طفلًا وإصابة 210 آخرين واعتقال 450 طفلًا، كما لوحظ مؤخرًا أن قوات الاحتلال تعتقل أطفالًا لا تتجاوز أعمارهم 8 سنوات.

وبالإضافة إلى ذلك، شُرد 200 طفل في الربع الأول من عام 2021، وهُدد بهدم 53 مدرسة، كما سُجن 168 طفل في ظروف قاسية. ويواجه الأطفال المسجونون معاملة قاسية وغير إنسانية من جانب الجنود، ويُلاحَظ أن إسرائيل تحاكم ما بين 500 و700 طفل في المحاكم العسكرية سنويًا. فقدسجل عام 2021 أعلى نسبة من اعتقالات الأطفال الفلسطينيين. وتصاعدت الحالة أكثر في مايو مع الهجمات وعمليات الإخلاء القسري لسكان حي الشيخ جراح في القدس الشرقية.

تركيا

شاركت تركيا، مستغلة الاضطرابات السياسية في كل من سوريا وليبيا، في التجنيد غير القانوني للأطفال كجنود عسكريين في كلا البلدين، وبالرغم أنها من الدول الموقعة على جميع الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق الطفل، إلا أنها تواصل تجاهل التزاماتها ومواصلة تجنيد القصر والأطفال.

على مدى العقد الماضي، ظلت سوريا مركزًا للحرب الوحشية التي لا تتوقف، وكان الأطفال هم الأكثر تضررًا من تداعيات الحرب، يعانون من الفقر، ونقص المساعدات الإنسانية، والجوع، والتجنيد الجبري. مع استمرار الحرب، يتزايد تجنيد الأطفال دون سن الـ 18 عامًا من قِبَل الجماعات المسلحة بشكل كبير في سوريا، وقد جُند الأطفال ليكونوا دروع بشرية، وانتحاريين.

ورغم أن هذا العمل هو أحد الانتهاكات الخطيرة الستة ضد الأطفال كما حددتها الأمم المتحدة، فإن الأطفال ما ينفكون يُستخدَمون كمقاتلين أو حمالين أو لأغراض جنسية. وتجنيد الأطفال جريمة حرب كاملة متهمة بها الحكومة التركية في سوريا وليبيا، مع إغراء الأطفال ووعدهم بحياة أفضل.

وقد كشف المركز الليبي لحقوق الإنسان أن الفصائل التركية من أجل دعم حكومة السراج الليبية، جندت أطفالاً سوريين، خاصة في مصراتة، ونقلتهم إلى ليبيا للقتال مع حكومة طرابلس ضد الجيش الوطني الليبي. وكانت دور الأيتام المصدر الرئيسي لتجنيد الأطفال. ولُوحَظ أيضًا أن الجماعات المسلحة التركية تعذب وتعتقل الأطفال الذين ينتمون إلى فصائل مسلحة أخرى.

وقد أكد المرصد السوري لحقوق الإنسان أن طريقة تركيا لنقل المقاتلين السوريين إلى ليبيا قد تحولت مؤخرا من التحريض إلى الترهيب، وكشفت المحكمة الجنائية الدولية أن الخط الفاصل بين التجنيد الطوعي والتجنيد القسري يكاد يكون معدومًا.

وفي عام 2021، أصدرت الأمم المتحدة تقريرًا عن عمليات قتل وتشويه وتجنيد الأطفال السوريين دون سن العاشرة، وكشف أن عدد الانتهاكات ضد الأطفال كان أكثر من 4,724، ولا تزال الفصائل التركية تتجاهل حماية حقوق الطفل بل وتنتهكها.

إثيوبيا

في خضم هذا الوباء، اندلع صراع عسكري في القرن الأفريقي، بمنطقة تيجراي، وتتسم الحرب بفظائع جماعية وجرائم حرب وقتل مدنيين ونساء وأطفال عزل.

وقد فكك الجنود الإثيوبيون والإريتريون والمحاربون في الصراع اقتصاد المنطقة ونظامها الغذائي تمامًا، تاركين المدنيين يعانون من العواقب الوخيمة للصراع الدائر، والأطفال هم من بين أضعف الفئات المتضررة من النزاع.

هناك الآلاف من الأطفال محتجزون لدى القوات الإثيوبية، يتم خطفهم وتخبئتهم في أماكن مجهولة. فقد اُختطف أكثر من ألف طفل وبالغ من غرب تيجراي ما بين نوفمبر 2020 وأبريل 2021، وتحتجز القوات الإثيوبية آلاف الأطفال في منطقة تيجراي، وفي أغسطس، قُتل 200 شخص، بينهم أكثر من 100 طفل، في هجمات على مرفق صحي ومدرسة في عفر.

يتعرض الأطفال لخطر الإساءة والاستغلال الجنسي والإتجار بالبشر والقتل والتعذيب والاغتصاب والإبادة الجماعية. في يناير2021، كشفت الأمم المتحدة أن سوء التغذية الحاد الوخيم وصل إلى 10٪ بين الأطفال دون سن الخامسة، وارتفع بنسبة 34٪. وقد أعربت هيئة اليونيسيف عن قلقها إزاء خطر سوء التغذية في تيجراي، حيث يمكن أن يؤثر على 100 ألف إثيوبي في الأشهر الأثني عشر المقبلة، "وهو ما يمثل قفزة عشرة أضعاف عن متوسط المستويات السنوية". ووفقًا لتقرير مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (الأوتشا) في مايو 2021، "تم فحص ما

يقرب من 11 ألف طفلاً دون سن الخامسة للكشف عن سوء التغذية الحاد".

ووفقًا للمنظمة الدولية للهجرة (IOM) في أبريل 2021، هناك حوالي 1,000,052 من النازحين داخليًا في منطقة تيجراي، نصفهم من الأطفال دون سن 18 عامًا. وأشارت البيانات إلى أن النازحين داخليًا يفرون إلى البلدات والمدن سعيًا للحصول على المساعدة الإنسانية والحصول على الخدمات الأساسية.

وعلاوة على ذلك، يعاني الأطفال في تيجراي من الاغتصاب والعنف الجنسي على نطاق واسع من قبل مختلف الأطراف: القوات الإثيوبية، وقوات الدفاع الإريترية، أو المقاتلين الموالين للحكومة من منطقة أمهرة المجاورة. وبذلك الحالة الإنسانية المأساوية لشعب تيجراي في الصراع شديدة الوضوح.

اليمن

دمر النزاع المسلح في اليمن آفاق الأطفال في المستقبل. إن عواقب الوباء والحرب الدائرة تجعل الأطفال أكثر الفئات تضررًا، مما يحرمهم من حقوقهم الأساسية.

ووفقًا للتقرير الدولي الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، يحرم حاليًا اثنين مليون من أصل ستة طفل في سن الدراسة من التعليم. كما أكدت إحصاءات البنك الدولي أن 31.6٪ من الأطفال في سن الدراسة لا يذهبون إلى المدرسة.

على مدى 5 سنوات من وجودهم في اليمن، نفذ الحوثيون 1,492 هجومًا على المدارس والمرافق التعليمية في 19 محافظة يمنية. كما أفادت اليونيسف بأن العنف في اليمن أجبر أكثر من 3,600 مدرسة على إغلاق أبوابها، في حين أصبحت 270 مدرسة أخرى ملاجئ للنازحين وأُحتلت 68 مدرسة من قبل المتمردين الحوثيين. كما حولت جماعة الحوثيين بعض المدارس الحكومية إلى مدارس خاصة، وحددت رسومًا تتراوح بين 100 و150 دولارًا للطلاب للالتحاق بها. وعلاوة على ذلك، فقد حرم الحوثيون حوالي 130 ألف معلم من رواتبهم، وفصلوا الآلاف منهم، وقتلوا 21، وأصدروا أحكامًا بالإعدام على 10 من مديري المدارس. ونفذوا 157 غارة على المرافق التعليمية، مما دفع آلاف المعلمين إلى ترك عملهم والبحث عن مهن بديلة.

وبالإضافة إلى ذلك، أُدخلت تغييرات على الكتب المدرسية تمثل إرث الوحشية الإنسانية مثل الطائفية والعنصرية والكراهية وعدم احترام حقوق الإنسان، مما جعل بعض الآباء يرفضون إرسال أطفالهم إلى المدرسة. وقد تم تنفيذ تلك الأفعال على الرغم من أن الحق في التعليم مكفول في العديد من الاتفاقيات والإعلانات والمعاهدات والبروتوكولات الدولية، وكذلك المادة 2 من الدستور اليمني التي تنص على أن التعليم حق للمواطنين وأن التعليم إلزامي في المراحل الابتدائية.

فقد شهد اليمن تحسنًا في التعليم في الفترة التي سبقت الحرب الأهلية، حيث تمكن اليمن من إحراز تقدم واحتل المرتبة 153 في مؤشر التنمية البشرية لعام 2015، لكنه تراجع إلى المركز179 من أصل 189 دولة في عام 2020. ومن المتوقع ألا يتمكن اليمن من تحقيق أي من أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030 إن استور حرمان مواطنيه من حقوقهم.

دول الساحل الإفريقي

الأطفال في منطقة الساحل متأثرون سلبًا بانتشار الجماعات الإرهابية والحروب الأهلية والعنف والإتجار بالبشر والجوع والتشريد والاختطاف والتجنيد القسري والقتل والتشويه والاعتداء الجنسي، فضلًا عن الأضرار المرتبطة بتغير المناخ الناجمة عن الجفاف والتصحر وتدهور التعليم.

كما أكدت التقارير أن هناك 13.5 مليون شخص، منهم 7.2 مليون أطفال، أُنتزعت حقوقهم بسبب تغير المناخ والفقر والصراع. وعلاوة على ذلك، فإن ربع المهاجرين في أفريقيا هم من الأطفال، وقد زادت نسبتهم المئوية في عام 2021 بنسبة 64%. كما أغلقت تسع وتسعون دولة حدودها أمام الأطفال المهاجرين، وحتى لو سُمح لهم بالدخول، فإنهم يواجهون التمييز والكراهية وسوء المعاملة من مواطني هذه البلدان.

يعاني أطفال بلدان الساحل من العديد من الانتهاكات، منها:

في بوركينا فاسو، زاد عدد الأطفال المحتاجين إلى الحماية بأكثر من عشرة أضعاف من 35,800 في عام 2019، إلى 368 ألف في عام 2020، وأُغلقت 2,500 مدرسة أبوابها، مما جعل ما يقرب من 12 مليون طفلاً يتركون المدرسة.

في مالي، سُجلت زيادة حادة في التشريد القسري، حيث تم تشريد أكثر من 137 ألف طفل، بالإضافة إلى إغلاق 1,260 مدرسة في وسط مالي، حيث تستخدم المدارس لأغراض عسكرية، وتجنيد الأطفال قسرًا في جماعات إرهابية مسلحة. ونتيجة لذلك، حُرم أكثر من 150 ألف طفلًا من حقهم في التعليم، ولا تزال أكثر من 900 مدرسة مغلقة بسبب انعدام الأمن.

في النيجر، احتاج أكثر من 867 ألف طفل إلى الحماية في عام 2020، بزيادة قدرها 200 ألف طفل مقارنة بعام 2019. وفي بنيامي التي تعد مركز الوباء، يحتاج 7,015 طفل إلى الدعم. وعلى الرغم من أن النيجر تنتهج سياسة التعليم المجاني، فإن العديد من المناطق تفتقر إلى المدارس، ولا يتجاوز معدل معرفة القراءة والكتابة فيها 10٪ من مجموع السكان. وعلاوة على ذلك، أُغلقت 1,478 مدرسة بسبب تصاعد العنف مؤخرًا في المنطقة الحدودية (المثلث) بين مالي وبوركينا فاسو والنيجر. وبالتالي، تقوم السلطات ببناء أكواخ لاستخدامها كمدارس يجلس فيها الطلاب على الأرض على مواد خشبية قابلة للاشتعال تسببت في أكثر من حادث حريق، أحدها وقع في 11 أبريل 2021 تسبب في وفاة 20 طفلًا.

في نيجيريا، تتزوج حوالي 76٪ من الفتيات قبل سن الثامنة عشرة. وتتعرض الطالبات للاختطاف، وكشفت بعض الناجيات أنهن أجبرن على تعلم القتال وتعاليم الزواج لإعدادهن للزواج القسري من قادة هذه الجماعات الإرهابية. أما بالنسبة للتعليم في نيجيريا، فإن الحضور ليس إلزاميًا رغم أن التعليم مجاني، وبعض الفئات، مثل البدو الرُحَل والأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة، لا تتلقى كل الدعم اللازم للتعليم.

تحديات المعيشة الكريمة

ومنذ عام 2002، شهدت البلاد العنف الطائفي من قبل جماعة بوكو حرام الإرهابية والتي تستهدف المدارس باستمرار، مما تسبب في ارتفاع معدلات الغياب لأكثر من 40٪، ونفذت أيضًا عمليات اختطاف للطالبات، فاختطفت بوكو حرام أكثر من 200 فتاة من "مدرسة شيبوك"، و300 فتاة من مدرسة أخرى في ولاية زامفارا شمال غرب نيجيريا.

من ناحية أخرى، اتخذت بعض الحكومات والجهات المنظمة خطوات وإجراءات ملموسة لحماية حقوق الطفل ومساعدته على الحصول على خدمات مثل زامبيا ورواندا ومالي وبوركينا فاسو والنيجر والكاميرون والكونغو. ومع ذلك، لا يزال هناك طريق طويل يتعين أن يقطعه لتوفير حياة كريمة لهؤلاء الأطفال.

تحديات المعيشة الكريمة

في ظل متغيرات كثيرة للظروف والمعطيات البيئية والصحية والأمنية والاقتصادية، تتدهور الحالة الإنسانية حول العالم، ولكن تزداد سوءًا في الدول الفقيرة وبعض الدول النامية.

فيحتاج أكثر من مليوني شخص إلى مساعدات غذائية عاجلة بسبب أزمة الغذاء التي تواجه دول الساحل وتهدد أمنها، وقد أدت هذه الأزمة إلى تدهور مستوى التعليم والصحة، لا سيما بعد تفشي فيروس كورونا. وكانت السنغال وموريتانيا ومالي والسودان البلدان التي تأثرت بالأزمة، وكان السبب الرئيسي وراء المجاعة هو الجفاف في هذه البلدان، وكذلك الحرب، وفشل المواسم الزراعية، وعدم التوازن السكاني، وزيادة الوفيات، والأوبئة، وعدم كفاءة نظم وسياسات توزيع الأغذية، والفقر، وانخفاض الدخل، وارتفاع أسعار النفط، والتضخم.

النيجر

تحتل النيجر المرتبة الأخيرة في مؤشر التنمية البشرية، حيث تحتل المرتبة الـ 189 من أصل 189 بلد، ويرجع ذلك إلى الفقر وانعدام الأمن وتغير المناخ وانعدام الأمن الغذائي الذي بلغ أعلى المستويات بين أكتوبر وديسمبر 2020.

وفقًا لتقرير الأمم المتحدة للمساعدة الإنسانية والطارئة لعام 2020، يعيش 7.8 مليون نسمة من شعب النيجر، أي ما يعادل 60 ٪ من السكان، في نقص حاد في الغذاء، ويواجه المزارعون والقرويون الذين يعيشون شرق العاصمة نيامي أسوأ أزمة منذ عام 1984. وقدرت الأمم المتحدة أن 1.9 مليون من شعب النيجر لا يعرفون من أين سيحصلون على الغذاء، و42٪ من الأطفال دون سن الخامسة يعانون من سوء التغذية، و64٪ من سكان الريف في النيجر لا يحصلون على المياه النظيفة.

وقد لعبت المنظمات الدولية والاتحاد الأفريقي والإغاثة الإسلامية والأمم المتحدة دورًا في مساعدة أكثر من 3 ملايين شخصًا من النيجر من حيث المياه والصرف الصحي والأمن الغذائي ومعالجة سوء التغذية ومشاريع توزيع الأغذية الموسمية وتسهيل وصول أنظمة ري الأراضي من خلال تكنولوجيا الحفاظ على المياه. تعمل منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO) مع شركاء إقليميين وعالميين لاتخاذ تدابير للحد من الآثار السلبية لوباء كوفيد-19، وعقدت اجتماعات للبحث بشأن الإجراءات والحلول في أفريقيا، وتعمل مع مفوضية الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية لضمان قيام الحكومات الأفريقية، وهيئة التنمية المالية، وشركاء ماليين آخرين بإعطاء الأولوية للنظم الغذائية في إجراءاتها واستثماراتها. وقدمت المنظمة 13 ألف طن من الأعلاف، ووزعت أكثر من 3400 طن من البذور الممتازة، وغطت احتياجات 94٪ من القرى المتضررة.

إثيوبيا

تمر تيجراي بأزمة إنسانية منذ نوفمبر 2020، حيث تقاتل القوات بعضها البعض ويعاني المدنيون من تداعيات النزاع المسلح الطويل الأمد، ووثقت المنظمات الإنسانية الدولية الأضرار التي لحقت بالمنازل والشركات والمدارس ودور العبادة والمستشفيات وتدميرها. بالإضافة إلى ذلك، ذكرت وكالات إنسانية ومسؤولون في الأمم المتحدة أن الأطراف المشاركة في النزاع ارتكبت فظائع جماعية، بما في ذلك القتل الجماعي والاغتصاب وتدمير ونهب الممتلكات، كما تواجه المنطقة حالة طوارئ كارثية من الجوع ولا تشهد أي تحسن.

وفي يوليو 2021، حذر مسؤولو مجلس الأمن من أن المجاعة تؤثر على أكثر من 400 ألف شخص وأن 1.8 مليون شخص آخرين على شفا المجاعة.

كما أثر النزاع سلبًا على اقتصاد المنطقة ونظامها الغذائي حيث أثر على موسم الحصاد، مما جعل سكان تيجراي ينتظرون عامًا آخر للحصاد. بالإضافة إلى انعدام الأمن الغذائي الناجم عن النزاع المسلح، أدى النزاع إلى نزوح أكثر من مليوني إثيوبي داخليًا بحثًا عن الأمان، ولجأ آخرون إلى البلدان المجاورة يعيشون فيها ظروف قاسية، ويفتقرون إلى المواد الأساسية والإمدادات الطبية الكافية.

يمثل عدم وضوح المعلومات التي قدمتها حكومة تيجراي عقبة أمام المنظمات والجهات الفاعلة الإنسانية في معرفة العدد الدقيق للأشخاص الذين يحتاجون إلى المساعدة. كما كان الدور الذي لعبته وكالات الإغاثة والمجتمع الدولي غير كافٍ، مع جهود محدودة وغير فعالة تقريبًا من قِبَل الحكومة الإثيوبية والأطراف المتحاربة الأخرى. يجب تحميلهم المسؤولية عن انتهاكاتهم المتعمدة للقانون الإنساني الدولي ضد المدنيين.

مصر

بالنسبة لمصر، فتحتل قضية الأمن الغذائي ركيزة أساسية من ركائز الاقتصاد المصري، وتعد المشكلة الرئيسية هي الزيادة السكانية التي تسبب صعوبات في تحقيق الأمن الغذائي. وينعكس ذلك في استمرار الاعتماد على البلدان الأخرى لتوفير العديد من السلع الغذائية الرئيسية.

فيما يتعلق بالفجوة الغذائية، استوردت مصر جميع السلع الغذائية الأساسية، وخاصة الحبوب والزيوت الغذائية والسكر، وكذلك البقوليات الجافة واللحوم الحمراء والحليب والأسماك، وهناك ثلاثة أسباب رئيسية لهذا الوضع الغذائي غير الآمن: الموارد المحدودة لإنتاج الغذاء، وتحديداً المياه والأراضي، وسوء السياسات الاقتصادية والزراعية، والنمو السكاني.

تهدف مصر إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية بدلاً من استيرادها، وتطوير أنماط الاستهلاك لتحسين المستويات الغذائية وزيادة نصيب الفرد من استهلاك السلع الغذائية ذات القيمة الغذائية العالية. وتعمل مصر على تحقيق هذا الهدف من خلال مشروعات التنمية الزراعية مثل مشروع الـ100 ألف صوبة زراعية، ومشروع المليون ونصف فدان، ومشروع الاستزراع السمكي، ومشروع توشكى، ومشروع الدلتا الجديدة. بالرغم من تفشي جائحة كوفيد-19، زادت صادرات مصر من الخضار والفواكه وبدأ طلب الدول الأوروبية على المنتجات المصرية في الازدياد، حيث أكدت إدارة الخضار والفواكه أن الإنتاج المصري بدأ يغزو الأسواق الأوروبية. وعلى الرغم من زيادة معدل التصدير، لا يزال السوق المصري يحافظ على زيادة المعروض من جميع الأصناف.

ومن بين التحديات الحالية التي تواجهها مصر ارتفاع معدلات الفقر، وتفاوت مستويات التنمية الإقليمية، وارتفاع معدلات البطالة، والزحف العمراني، وتآكل المنطقة الزراعية، والضغط على الخدمات والمرافق، فضلاً عن الندرة النسبية للموارد الرئيسية، وأهمها المياه. وعلاوة على ذلك، فمن المتوقع أن يتضاعف عدد السكان في غضون أربعين عامًا. وبالتالي، فإن مصر تواجه أيضًا التحدي المتمثل في تحقيق التوازن في استخدام الأراضي بين الأجيال الحالية والمقبلة.

كما تعمل مصر على تحسين إدارة الأراضي المملوكة للدولة والتي تساهم بشكل مباشر في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في أبعادها الوطنية الثلاثة، وأصبح هذا التحسن ضرورة ملحة في ضوء التحديات الحالية والمستقبلية التي تواجه مصر.

على الرغم من الجهود التي تبذلها الحكومة لتعظيم استخدام الأراضي المملوكة للدولة، لا يزال نظام إدارة الأراضي في مصر يعاني من أشكال عديدة من الاختلالات. يعد غياب إنفاذ القانون أحد أهم أسباب الاستيلاء على الأراضي المملوكة للدولة. ومنذ عام 2011، تم تسجيل مليوني مخالفة على مساحة 90 ألف فدان. نجحت مصر في تنفيذ ما يقرب من 4 ألاف حالة إزالة التعديات. فقد بلغت نسبة المباني العشوائية في محافظات القاهرة والجيزة والإسكندرية والشرقية والقليوبية 40% من التعديات على الأراضي في مصر، كما أن هناك مليون و900 ألف حالة تعد على الأراضي الزراعية منذ 2011 وحتى 2018، وبلغ عدد مخالفات البناء في كل المحافظات 3 ملايين و240 ألف عقار، وتم إزالة 9609 مخالفات بناء داخل الحيز العمراني و20447 مخالفة بناء على الأراضي الزراعية.

تعد الزراعة المصدر الرئيسي للدخل في الاقتصاد المصري، وتشكل حوالي 14.7% من الناتج المحلي الإجمالي. وتزداد أهميتها كمهنة، ويشارك في أنشطتها أكثر من نصف السكان، سواء في إنتاج أو تسويق أو تصنيع المعدات الزراعية، وهناك أكثر من 8 ملايين يعملون بشكل مباشر في الزراعة، أي ما يعادل حوالي 32% من سوق العمل المصري.

تشمل هذه القضية كلاً من الحق في الأرض وحقوق الإنسان، وبالتالي، أصبحت مصدر توتر دائم في البلدان المتقدمة والنامية. وتؤدي إلى زيادة المخاوف بشأن انعدام الأمن الغذائي، والتغير المناخي، والاستخدام غير المستدام للموارد الطبيعية، والتوسع الحضري السريع. وتجدر الإشارة إلى أنه لا يوجد حتى الآن أي نص في القانون الدولي بشأن حق الفرد في الأرض، فتُترك اللوائح الخاصة بمعظم القضايا المتعلقة بحقوق الأرض للقانون الوطني للدول.

إلى جانب الاستيلاء على الأراضي وتآكلها، يواجه المزارعون المصريون مشاكل مختلفة في الصيف بسبب انخفاض أسعار المواشي ومنتجات الألبان والجلود، إلى جانب ارتفاع

تكلفة تربية المواشي مثل الأعلاف والرعاية البيطرية. هذا يعيق تطور الثورة الحيوانية ويوسع الفجوة بين الإنتاج والاستهلاك. وعلاوة على ذلك، لا يحصل المزارعون على الدعم الكافي، بالإضافة إلى تحملهم الخسائر نتيجة الصعوبات المتتالية التي يواجهونها. فيضطرون إلى الحصول على قروض من البنك الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعي، الذي أصبح بنكًا تجاريًا ويمكنه تقديم قروض للمزارع بفائدة تصل إلى 24%.

كما يواجه الفلاح المصري مشاكل في تسويق منتجاته، حيث تخلت الدولة عن دورها في تلقي المحاصيل الاستراتيجية وتركت المزارع تحت رحمة تجار السوق السوداء. كما تسود الفوضى أسواق المبيدات في مصر، وهناك أزمات الأسمدة المتكررة حتى بعد رفع الدعم عن الأسمدة. كما يعاني المزارع من أزمات الري والتلوث في الترع والبنوك. علاوة على ذلك، يعاني الريف المصري منذ عقود من الإهمال والتهميش، مما تسبب في سقوط آلاف الأسر في براثن الفقر، ويجدون صعوبة في الحصول على الخدمات الأساسية مثل الصحة والمياه النظيفة والكهرباء.

لحسن الحظ، شهد القطاع الزراعي مؤخرًا تطورات كبيرة من خلال العديد من المشاريع التي عمل عليها المصريون مثل مشروع "إحياء البتلو"، أكبر مشروع صوب زراعية في الشرق الأوسط، مشروع مليون ونصف فدان، مشاريع الاستزراع السمكي، ومجمعات الأسمدة، ومشاريع توصيل الغاز الطبيعي ومشروع المليون ونصف رأس ماشية. أما بالنسبة لوضع المزارعين، فقد بذلت الحكومة جهودًا كبيرة لتحسين أوضاعهم من خلال مبادرات لتسوية ديونهم.

كما يوجد المشروع القومي لتنمية القرى المصرية ضمن مبادرة "حياة كريمة" لتنقية مياه الترع وتحسين الظروف الصحية والبيئية لسكانها. وتهدف هذه المبادرة الرئاسية إلى تحسين مستوى معيشة ما يقرب من 55 مليون مصري باستثمارات تصل إلى 500 مليار جنيه تهدف إلى ترسيخ مبادئ العدالة الاجتماعية والمساواة.

وعلاوة على ذلك، حققت مصر الاكتفاء الذاتي بنسبة 100% في الخضروات والفواكه. كما ازدادت نسبة دخول الصادرات المصرية إلى الأسواق العالمية والطلب عليها بسبب جودتها العالية، حيث ارتفعت الصادرات الزراعية المصرية إلى أكثر من 4 ملايين طن خلال الفترة من 1 يناير 2020 إلى 2 سبتمبر 2021، مع وجود 305 سلعة زراعية مصرية في أسواق 160 دولة.

ومن ناحية أخرى، يشكل الدواء دعامة هامة أخرى في سبل العيش. وقد واجهت صناعة الأدوية في مصر أزمات متعددة تتراوح بين الاحتكار والأدوية المغشوشة واختفاء بعض الأدوية، بالإضافة إلى تأثير السياسة المالية للحكومة المصرية لعام 2016، وقد ازدادت سوءًا بسبب الجائحة. فأكثر من 7% من الأدوية المزيفة في العالم موجودة في مصر، حيث يصل إلى أكثر من 8 ألاف دواء من أصل 14 ألف دواء في سوق الأدوية المصرية، بالإضافة إلى أن 22% من الأدوية المسجلة لا تنتج في سوق الأدوية.

ظهرت أهمية الدواء إلى حد كبير خلال جائحة كوفيد-19، حيث تم تسليط الضوء على عيوب الصناعة، وانعكس استمرار انقطاع الإمدادات من الصين والهند في انخفاض واردات الأدوية والمستحضرات الصيدلانية خلال الربع الأول من عام 2020.

تسعى مصر إلى تطوير سياسات دوائية وطنية شاملة، وذلك في إطار منظومة التأمين الشامل التي تراعي العوامل الاقتصادية والاجتماعية ويتميز بالشفافية والامتثال لالتزامات الدولة بالقوانين الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان. بالإضافة لذلك، أنشأت الحكومة المصرية مشروع مخازن لوجستية متكاملة للأدوية والمستلزمات الطبية لمراقبة الأسعار، كما أنشأت هيئة الدواء المصرية لحماية المواطنين من الممارسات الضارة لشركات الأدوية بالإضافة إلى "مدينة الدواء" والتي تهدف إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي من الأدوية، وإنتاج 85% من الأدوية في مصر محليًا لتقليل أسعار الأدوية المستوردة المتوفرة في السوق المصري فقط بسعر باهظ.

ومع ذلك، ما زال الإهمال الطبي مشكلة تواجه المصريين في حقهم في الصحة، وهي جريمة يصعب اكتشافها وإثباتها ضد الطبيب أو المستشفى. والطب الشرعي هو السبيل الوحيد للحصول على دليل، ومع ذلك، فإن 80٪ من الوفيات تكون بسبب مضاعفات طبية، ويلقي بعض الأطباء اللوم في وفاة مرضاهم على القدر أو ضعف الإمكانيات أو سوء الإدارة.

إن الإهمال الطبي هو الأخطاء الطبية التي تحدث أثناء عمل الطبيب، والتي تؤدي إلى إعاقة دائمة للمريض أو الوفاة في بعض الأحيان. وتعتبر جريمة الإهمال الطبي جنحة كما نص عليها قانون العقوبات المصري في المادة 244 والتي تعاقب الممارسين الطبيين الذين يتسببون عن طريق الخطأ في إلحاق الضرر بشخص بالسجن لمدة لا تتجاوز سنة وغرامة لا تتجاوز 200 جنيه مصري، أو إحدى العقوبتين. وإذا أسفرت الإصابة عن إعاقة دائمة، أو إذا وقعت الجريمة نتيجة لخرق الجاني لمدونة قواعد السلوك أو كونه مخمورًا، يسجن لمدة تتراوح بين سنة و5 سنوات. ومع ذلك، فإن العقوبة عادة ما تكون من ستة إلى ثمانية أشهر، وفي معظم الحالات، تنتهي بالوساطة، وفي بعض الأحيان لا يحيل الادعاء القضية حتى إلى المحكمة.

بتوفير تأمين إجباري لضمان حصول المرضى على تعويض كاف عن حجم الضرر. باستثناء البند الأخير، فإن جميع التعديلات تخدم مصلحة الأطباء وتساعدهم على التنصل من المسؤولية لأنه بغض النظر عن الحقائق، لن يخضع الطبيب لأية عقوبة وستضطر المستشفيات فقط إلى دفع تعويضات للضحية أو عائلته.

ورصد ملتقى الحوار للتنمية وحقوق الإنسان حالات للإهمال الطبي خلال الفترة من يناير 2021 حتى أكتوبر 2021 والتي بلغت 24 حالة في 15 محافظة.

تَقدم أعضاء البرلمان المصري بتعديل لقانون المسئولية الطبية في محاول لسد تلك الثغرات، ويشمل تشكيل لجنة عليا للمسؤولية الطبية تضم عددًا من كبار الأطباء، للنظر في ادعاءات الخطأ الطبي، وإصدار قراراتها بشأن الواقعة. ولكن حتى لو تبين أن الطبيب على خطأ، فإنه لا يجوز احتجازه دون إذن من المدعي العام. وألزمت المستشفيات

التغير المناخي وسبل العيش

يظل التغير المناخي أحد القضايا التي تتصدر الاهتمام العالمي لعدة سنوات حتى الآن، حيث يحذر الخبراء من ارتفاع درجات الحرارة، فهي قضية حقوق إنسان بقدر ما هي قضية بيئية، لأنها تشكل خطرًا حتى على أبسط الحقوق.

ربما يكون الأمر الأكثر مأساوية هو عدم المساواة في التكاليف، حيث أن الدول الأكثر ثراء هي التي تنتج معظم انبعاثات الكربون ولديها المزيد من الموارد لمواجهة آثار تغير المناخ، في حين أن الدول الأفقر، مثل موزمبيق وزيمبابوي وأفغانستان والهند جنوب السودان والنيجر هم الأكثر تضررًا من تغير المناخ ونقص الموارد. وكذلك تواجه أفريقيا مخاطر تغير المناخ، فوفقًا لتقرير الأمم المتحدة لعام 2020، تشير التقديرات إلى أن ما يقرب من 118 مليون شخص الذين يعانون من فقر مدقع في القارة سيتعرضون للجفاف والفيضانات والحرارة الشديدة بحلول عام 2030، مما يعيق التقدم نحو التخفيف من حدة الفقر وتحقيق النمو.

يؤثر تغير المناخ على النظم البيئية والوصول إلى الموارد الطبيعية مثل المياه العذبة ومصادر الغذاء، وكذلك النظم الإيكولوجية الأرضية والساحلية والمحيطية، وهذا بدوره سيؤدي إلى نقص في الغذاء والمياه العذبة وكذلك انتشار الأمراض التي ستؤثر على سبل عيش أولئك الذين يعيشون في المناطق الأكثر فقرًا. بالإضافة إلى ذلك، لمكافحة آثار تغير المناخ، يجب على البلدان تحويل الموارد بعيدًا عن الخدمات مثل التعليم والرعاية الصحية والبنية التحتية وبالتالي إعاقة تنمية البلاد.

كما تواجه بعض البلدان، وخاصة الجُزر مثل جزر البحر الكاريبي والمحيط الهادئ، خطر الاختفاء تمامًا حيث يمكن أن تغمر بلدانهم بالكامل بسبب ارتفاع مستويات سطح البحر مع القضاء على ثقافات بأكملها في هذه العملية.

تتأثر بعض أهم حقوق الإنسان الأساسية بتغير المناخ، وسيكون الأشخاص الأكثر ضعفًا هم الأكثر تضررًا. الحقوق في الحياة، والصحة، والتنمية، والغذاء، والسكن، وتقرير المصير، والتعليم، والمياه والصرف الصحي ستكون جميعها معرضة للخطر بسبب تغير المناخ وجميع الحقوق التي تحميها كل صكوك حقوق الإنسان. هذه ليست الحقوق الوحيدة التي تتأثر بتغير المناخ حيث توجد حقوق غير منصوص عليها صراحة في صكوك حقوق الإنسان، وهي حقوق الأجيال القادمة لأنها ستدفع ثمن قضية ليست مسؤولة عنها. وفقًا لتقرير صادر عن "DARA International" عن قابلية التأثر بتغير المناخ، فإن تغير المناخ مسؤول عن حوالي 400 ألف حالة وفاة سنويًا، ومن المتوقع أن يرتفع هذا الرقم إلى 700 ألف بحلول عام 2030. كما تواجه المرأة وحقوقها أيضًا العديد من المخاطر حيث يكونوا أكثر تأثرًا وانكشافًا، فالكوارث التي ستنجم عن تغير المناخ تمثل شكلاً من أشكال عدم المساواة بين الجنسين حيث أن 80٪ من المشردين بسبب الكوارث والتغيرات المرتبطة بالمناخ هم من النساء والفتيات. وفقًا لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) ووكالات أخرى تابعة للأمم المتحدة، فإن النساء هن أيضًا أول من يشعر بآثار تغير المناخ عندما يُجبرن على السفر لمسافات طويلة لإطعام أسرهن.

أخذت الاستراتيجية الوطنية المصرية لحقوق الإنسان بعين الاعتبار قضية تغير المناخ في جدول أعمالها. على هذا النحو، حددت الاستراتيجية التحديات والأهداف التي يجب تحقيقها للتغلب على هذه التحديات. في حين أن تغير المناخ ليس نقطة محورية في الإستراتيجية، إلا أنه مع ذلك نقطة مهمة تهدف الإستراتيجية إلى التعامل معها بالبناء على المبادرات والاستراتيجيات السابقة التي تم الإعلان عنها من قبل. وتحتل قضية تغير المناخ مكانة عالية في جدول أعمال الحكومة المصرية كما يتضح من المبادرات السابقة وحماس مصر لاستضافة مؤتمر الأمم المتحدة لتغير المناخ في عام 2022.

الوطن العربي ونقص المياه

يعد الماء مورد طبيعي وحق أساسي لا يستطيع الفرد العيش بدونه، كما أنه حيوي للتنمية المستدامة من حيث الصحة والتغذية والمساواة بين الجنسين والاقتصاد. وفقًا لمنظمة الصحة العالمية، يتطلب كل شخص كمية لا تقل عن 100-50 لتر من المياه الصالحة للشرب يوميًا. على الرغم من أن الحق في الماء لم يتم تحديده صراحة كحق منفصل في القانون الدولي، إلا أنه جزء أساسي من ضمان إعمال الحق في مستوى معيشي لائق ومعترف به من قبل مجموعة واسعة من الصكوك الدولية لحقوق الإنسان التي لديها الالتزامات المتعلقة بالحصول على مياه الشرب الآمنة، وهي هيئات مثل لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان بالإضافة إلى العديد من المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان، مثل اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، واتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 161، واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

يعتبر توافر الموارد المائية من أهم التحديات التي تواجه المنطقة العالمية، والمنطقة العربية هي الأكثر قلقًا لأن مناخها يعتبر مناخًا صحراويًا جافًا وشبه جاف، ويعد التوزيع غير المتكافئ للمياه على مختلف القطاعات الاقتصادية وسوء استخدام الموارد المائية من العوامل الرئيسية التي تلعب دورًا مدمرًا في تأمين الموارد المائية. بالإضافة إلى ذلك، فإن التوزيع الجغرافي غير المتكافئ لموارد المياه وصعوبة الاستخدام الفعال للموارد المتاحة هي أيضًا عوامل لتحدي المياه.

وفقًا لتقارير الأمم المتحدة، أصبح الأمن المائي في العالم العربي مهددًا مع انخفاض حصة المياه المخصصة للأفراد بسبب العوامل الجغرافية وغيرها من العوامل المتعلقة بتغير المناخ والنمو السكاني، فضلاً عن الفقر ونقص المياه.

حالة المياه في العالم العربي

يبلغ عدد سكان الوطن العربي حالياً أكثر من 400 مليون نسمة، ومعدل النمو السكاني مرتفع نسبيًا مقارنة بالمعدلات العالمية، وأدى إلى اختلال التوازن بين الموارد المتاحة والطلب بالإضافة إلى تناقص وتقلب معدلات هطول الأمطار ومعدلات التبخر العالية والجفاف والملوحة ونضوب مغذيات التربة والتصحر.

وفقًا لتقرير معهد الموارد العالمية نُشر في 6 أغسطس 2020، يعاني واحد من كل أربعة أشخاص من نقص "مرتفع للغاية" في المياه وتتصدر قطر ولبنان قائمة البلدان التي تعاني من أزمة مياه كبيرة، وإيران والأردن وليبيا والكويت والإمارات والبحرين وسلطنة عمان مدرجة في قائمة البلدان التي تعاني من أزمة مياه عالية للغاية. بالإضافة إلى ذلك، تعاني 27 دولة أخرى من نقص حاد في المياه، منها اليمن والجزائر وتونس والمغرب والعراق وسوريا وتركيا ومصر، ومن المتوقع أنه بحلول عام 2030، سيؤدي تغير المناخ إلى انخفاض بنسبة 20% في موارد المياه المتجددة وزيادة تواتر حالات الجفاف.

ينص تقرير الأمم المتحدة عن تنمية المياه في العالم 2021 على أن أكثر من 85% من سكان المنطقة العربية يعيشون في ظروف ندرة المياه مما زاد من الاعتماد على المياه العابرة للحدود، وموارد المياه الجوفية غير المتجددة، وموارد المياه غير التقليدية، كما تعاني المنطقة العربية من مشكلة توزيع المياه بين الدول، خاصة وأن حوالي 60% من المياه الجارية في المنطقة مياه دولية، مثل نهر النيل.

ينظم الوضع المائي في الوطن العربي سياسات إقليمية محددة بين الدول من حيث إنشاء السدود واستخدام التيار، فعلى سبيل المثال، تشترك سوريا والعراق في نهري دجلة والفرات من حيث المصدر والتيار، مما أجبرهما على وضع سياسة محددة حول كيفية إدارته مع تحديد حصة كل دولة، ولكن أدى ذلك إلى العديد من الخلافات والصراعات حول الموارد المائية.

أسباب أزمة المياه في الوطن العربي

تمثل أزمة المياه اختلال التوازن بين موارد المياه المتجددة والمتاحة والطلب المتزايد عليها، وهناك أسباب عديدة لأزمة المياه في العالم العربي، منها؛ زيادة معدل النمو السكاني والطلب على المياه، الزيادة في عدد المهاجرين، والتلوث الذي يؤدي إلى الاحتباس الحراري وتبخر المياه. بالإضافة إلى ذلك، هناك بعض الأسباب السياسية المرتبطة بأزمة المياه؛ كغياب المعاهدات والاتفاقيات الدولية، وطبيعة العلاقات الاستعمارية بين الدول العربية، على سبيل المثال إسرائيل ورغبتها في استغلال عامل المياه كعنصر ضغط سياسي لحرمان الدول العربية، والتحالف الإقليمي (تركيا - إسرائيل - وإثيوبيا)، حيث تحاول إسرائيل وتركيا لعب أدوار مهمة وإقليمية في المنطقة وتعزيز نفوذهما من خلال استغلال الحاجة العربية للمياه لأغراض سياسية واقتصادية.

النزاعات والصراعات بين الدول العربية حول الموارد المائية

تركيا وإيران وسوريا والعراق: نزاع على نهري دجلة والفرات

حُول نهري دجلة والفرات من نهرين وطنيين إلى نهرين دوليين تحت سلطة سوريا وتركيا والعراق، وبسبب تقاسم المياه تمكنت تركيا، بصفتها دولة المنبع، من استخدام هذا كسلاح جيوسياسي في التعامل ليس فقط مع سوريا والعراق ولكن مع الدول العربية الأخرى. ولكن على الرغم من إبرام العديد من الاتفاقيات الدولية والثنائية، إلا أنها لم تكن ملزمة لتركيا وشرعت في تجاهل جميع القواعد والأحكام التي تنظم استخدام المياه المشتركة. على مدى عقود، كانت تركيا تستفيد من المياه وبناء السدود ومحطات الطاقة الكهرومائية مما أدى إلى تقليل تدفق المياه إلى العراق وسوريا.

في عام 1983 تم تشكيل لجنة ثلاثية لحل المشكلة، وعُقدَت اجتماعات لمدة تسع سنوات، لكنها لم تتمكن من التوصل إلى أي اتفاق ثلاثي بشأن تنظيم استخدام مياه الفرات، واتهمت كل من سوريا والعراق تركيا بتخزين المياه وتهديد مواردها المائية. وفي عام 2006، وُضَع حجر الأساس لأكبر مشروع في تركيا، وثالث أكبر مشروع من نوعه في العالم، وهو سد "إليسو" الأكبر على الإطلاق من حيث حجم تهديده لمستقبل العراق. أعلنت تركيا في 1 يونيو 2018، بدء عملية ملء خزان السد، ومنذ ذلك الحين بدأت المخاوف تتحول إلى حقيقة، وبدأت الكارثة في مناطق متفرقة من العراق وسوريا. واصلت تركيا بناء السد بازدهار كبير وعد به الرئيس التركي. وفي نوفمبر 2021، أعلن أردوغان أن السد سيساهم في إيرادات 3 مليارات ليرة تركية سنويًا.

بينما تواصل تركيا المشروع، تتصاعد المخاوف مرة أخرى بشأن العواقب السلبية التي قد تترتب على إيران والعراق، حيث حذر جمال محمد ولي سماني، رئيس قسم دراسات المياه في مركز أبحاث البرلمان الإيراني، من أن المياه ستكون نادرة للغاية بالنسبة لإيران والعراق وأن تركيا سيكون لها احتكار كامل تقريبًا لتدفق المياه. وتتصاعد التوترات بين إيران والعراق، حيث اقترحت وزارة الموارد المائية العراقية إحالة إيران إلى محكمة العدل الدولية لحماية حصة العراق من المياه، وهذا بسبب قيام إيران ببناء العديد من السدود للسيطرة على بقية تدفق المياه من الأنهار الواقعة بين الحدود.

مصر والسودان وإثيوبيا: نزاع على مياه النيل

تعود أصول الخلاف المصري الإثيوبي على النيل إلى المعاهدة الأنجلو-مصرية لعام 1929، حيث تفاوضت المملكة المتحدة مع مصر نيابة عن إثيوبيا ودول حوض النيل الأخرى التي تحت سيطرة البريطانيين. وأكدت اتفاقية عام 1959 على المعاهدة الإنجليزية المصرية، وأدخلت تعديلات أفادت البلدين، مثل زيادة حصة مصر السنوية المضمونة من المياه إلى 55.5 مليار متر مكعب، وحصة السودان إلى 18.5 مليار متر مكعب. ولهذا اعتبرت أديس أبابا لسنوات عديدة أن معاهدة 1929 واتفاقية 1959 لا تأخذ في الاعتبار احتياجاتها المائية.

عندما أطلقت إثيوبيا مشروع سد النهضة في أبريل 2011، لم تتشاور مع مصر أو السودان، حيث اعتبرت الأمر بسيطًا ومرتبطًا بالسيادة الإثيوبية. من جانبها، تعرف السلطات المصرية جيدًا أن النيل الأزرق، الذي أقيم عليه السد، هو المصدر الرئيسي الذي يغذي نهر النيل ويزود البلاد بأكبر كمية من المياه التي تعتمد عليها بشدة. لقد توقفت إثيوبيا عن السماح بتقييم الأثر البيئي والاجتماعي للسد، وهو مطلب بموجب القانون الدولي عند تنفيذ مثل هذه المشاريع وشدد الإثيوبيون مرارًا وتكرارًا على أن القضية مرتبطة بسيادة بلدهم. تم إجراء العديد من الدراسات والتقييمات والمفاوضات لحل النزاع، لكنها فشلت. تدخل الاتحاد الأفريقي وتمكن من إقناع الطرفين باستئناف المفاوضات تحت رعايته، وفي يوليو 2021، انعقد اجتماع مجلس الأمن الدولي لمعالجة هذه القضية، بناءً على مطالب مصر والسودان، وأحيلت القضية إلى الاتحاد الأفريقي مرة أخرى.

جهود ومشاريع الدول العربية لمعالجة أزمة المياه في العالم العربي

مشروع سحب كتل الجليد من القطب لدول الخليج

تعد الإمارات ودول الخليج من بين الدول الأكثر اعتمادًا على محطات تحلية المياه لتلبية احتياجاتها من المياه العذبة. ومع ذلك، فإن هذه الطريقة مكلفة للغاية وضارة بالبيئة. وقد تم تخصيص مبلغ 100 مليون دولار للمشروع، لكن المشكلات الفنية أعاقت تنفيذه، بما في ذلك ضعف السفن والمياه الضحلة في مضيق باب المندب. وبالنسبة للإمارات، فقد تم حل هاتين المشكلتين، لأن لديها حاليًا عددًا كبيرًا من السفن والبوارج القوية، والتي يمكن أن تساعدنا في تنفيذ العملية بأمان، وستقوم أيضًا بترسيخ الجبل الجليدي على الساحل الشرقي، لذلك لا داعي لعبور مضيق هرمز. ومن المتوقع أن تبدأ التجربة التجريبية بحلول الربع الثاني من عام 2022 وأن تصل إلى الساحل الشرقي لدولة الإمارات العربية المتحدة بحلول نهاية عام 2023.

الاستراتيجية العربية للأمن المائي 2009-2025

في عام 2009، وافق المجلس الوزاري العربي للمياه على استراتيجية موحدة تمتد حتى عام 2025 تسعى إلى تحقيق الأمن المائي العربي، خاصة وأن معظم مصادر المياه العربية من دول غير عربية. تقوم هذه الاستراتيجية العربية الشاملة على أساس إنشاء قاعدة معلومات للموارد المائية العربية، وحماية الحقوق المائية العربية، ومواجهة التغيرات المناخية في المنطقة العربية. ووافق معظم أعضاء المجلس على مسودة خطة تنفيذية بتكلفة إجمالية قدرها 10 ملايين دولار تشمل خمسة مشاريع تهدف إلى ترشيد استخدام المياه والتوسع في استخدام المياه التقليدية وغير التقليدية بالتعاون مع المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي الجافة. وفي إطار تقييم تنفيذ أهداف الألفية، دعا وزراء المياه العرب إلى الاهتمام بمجال الصرف الصحي من خلال توسيع هذه الشبكات وإجراء دراسة معمقة حول هذا الموضوع.

المصريين بالخارج

الهجرة في مصر

بدأت الهجرة المنهجية في مصر في الثلاثينيات من القرن العشرين من قِبَل المعلمين المصريين الذين هاجروا إلى العراق، ثم ازداد اهتمام المصريين بالهجرة في منتصف الخمسينيات بسبب الضغوط السياسية والسكانية والاقتصادية، وهذا المنهاج لا يزال يتزايد يومًا بعد يوم. تعتبر مصر اليوم مصدرًا للهجرة، وتعتبر هجرة اليد العاملة أهم عامل فعال في مصر، حيث تعتبر تدفقات التحويلات المالية ذات أهمية استثنائية للتنمية الاقتصادية للدولة.

بعد عام 2011، شهدت مصر العديد من التغييرات الرئيسة في سياسات الدولة، بما في ذلك تغييرات في سياساتها تجاه الهجرة والمهاجرين والمصريين الذين يعيشون في الخارج. خلال الاضطرابات 2013-2011، هاجر عدد كبير من المصريين إلى الخارج نتيجة للوضع السياسي مع ما يقرب من 10 ملايين مصري يقيمون في الخارج. منذ عام 2016، اتخذت الحكومة المصرية عدة قرارات ونفذت مجموعة من السياسات وأطلقت عدة حملات كجزء من استراتيجيتها نحو التعامل مع المصريين في الشتات كجزء من أجندة التنمية لعام 2030. يتم ذلك من خلال تشجيع تحويلات المغتربين والاستثمارات ونقل المهارات من أجل تنمية البلاد.

تعني الهجرة مغادرة الفرد إلى أراضي دولة أخرى، أي مغادرة الوطن وبدء حياة أخرى في بلد مختلف بقوانين مختلفة وأنظمة تعليمية وصحية مختلفة ولغات مختلفة وتوقعات ثقافية مختلفة تتطلب فترة من التكيف. ومع ذلك، كانت الهجرة دائمًا هي الوسيلة التي يلجأ إليها الناس بحثًا عن حياة تضمن الاستمرارية، وتعتبر نافذة الخلاص من المخاوف التي تسببها ظروف المكان الذي يعيشون فيه، والتي من خلالها يحاولون الوصول إلى أحلامهم وآمالهم في الأرض الجديدة التي يهاجرون إليها. واتخذت الهجرة بعض المسارات التي احتفظ بها العالم، وهي الهجرة إلى الشمال والغرب، وبشكل خاص بعد فترات الاستعمار الأوروبي وتشجيع القوى الإمبريالية على العمل في جيوشها ومصانعها والانتقال للعيش داخل مجتمعاتها.

عندما يتعلق الأمر بمصر والهجرة، كانت مصر تاريخيًا أرضًا للمهاجرين. ومع ذلك، فقد مرت مصر بعدة مراحل تنموية للهجرة، بدءًا من الثلاثينيات من القرن العشرين وحتى يومنا هذا، حيث لا يزال الكثيرون ينجذبون إلى طرق الهجرة غير الشرعية ويعانون من الفظائع الكبرى التي مرت بها.

أكد الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (CAPMAS)، أن عدد المهاجرين المصريين الذين حصلوا على صفة المهاجرين بلغ 184 عام 2020 مقارنة بـ 350 عام 2019، بانخفاض قدره 47.4٪ بسبب جائحة كورونا. واحتلت الولايات المتحدة الأمريكية المرتبة الأولى من حيث عدد المهاجرين الموافق عليهم للهجرة إلى الخارج عام 2020 بنسبة 35.3٪. وأكدت السفيرة نبيلة مكرم، وزيرة الهجرة وشؤون المصريين بالخارج، في مارس 2021، أن العدد المسجل للمصريين بالخارج في الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء يعكس فقط عدد المصريين المسجلين ولا يعكس العدد الدقيق (الفعلي).

أنواع الهجرة

- الهجرة الإنسانية التي يكون فيها وطن اللاجئين غير مستقر للغاية بحيث لا يمكن العودة إليه أو هناك خوف من الاضطهاد عند العودة، وعادة ما يتم تقديم الالتماس في بلد آخر.
- الإقامة الدائمة القانونية التي تمكن الفرد من العيش والعمل في دولة مع بعض التحفظات فيما يتعلق بالمزايا الممنوحة له، مثل التصويت وبعض الخدمات الاجتماعية.
- الزائر المؤقت الذي يسمح للأفراد، بإذن حكومي- عادة على شكل "تأشيرة"، بالعيش في الدولة لفترة زمنية محدودة ولغرض محدد مثل الدراسة أو العمل أو زيارة الأسرة أو السياحة.
- الهجرة غير الشرعية حيث يصبح الأفراد مهددون بالترحيل في أي وقت وغير قادرين على العمل أو الحصول على المزايا التي يتمتع بها مواطنون البلد.

الهجرة غير الشرعية

يضمن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان حرية جميع الأفراد في مغادرة أي بلد ويحذر من فرض حواجز أمام حق الفرد في مغادرة أراضيه، إلا في ظروف معينة. على الرغم من أن القانون الدولي يسمح للأفراد بحرية التنقل والهجرة، إلا أنه يجرم الهجرة غير الشرعية.

ظهر مفهوم الهجرة غير الشرعية بعد ظهور الدولة القومية ورسم حدود مصطنعة بين الدول. وهو مُجرَّم حفاظًا على سيادة الدولة وحماية خصوصية الدولة من أي عناصر خارجية. ترتبط الهجرة غير الشرعية، التي كانت تُعرف سابقًا باسم الهجرة غير الموثقة، بمفهوم الأمن البشري، والإتجار بالبشر، والإقامة غير القانونية، والجريمة غير الوطنية، وتهريب البشر. يبدأ المهاجرون غير الشرعيين عادةً بالسفر بشكل غير رسمي ثم يهدفون إلى تقنين إقامتهم.

عرفت الأمم المتحدة الهجرة غير الشرعية على أنها: "الدخول غير المنظم لفرد من دولة أخرى، عن طريق البر أو البحر أو الجو، وهذا الدخول لا يحمل أي شكل من أشكال تصاريح الإقامة الدائمة أو المؤقتة، ويعني أيضًا عدم احترام المتطلبات اللازمة لعبور حدود الدولة."

أسباب الهجرة غير الشرعية وتداعياتها

يندفع الكثير من المهاجرين بشكل غير قانوني للهروب من الظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية في بلدهم الأصلي، حيث العقبات التي توقف طموحاتهم الشخصية، والبحث عن مزايا موجودة في بلد المقصد. قد يغير المهاجر غير الشرعي وضعه في بعض الظروف ليصبح لاجئًا أو مشردًا. تقدر منظمة العفو الدولية أن هناك حوالي 22 مليون لاجئ حول العالم، 10٪ منهم يجب إعادة توطينهم كل عام، و84٪ من اللاجئين تستضيفهم دول منخفضة ومتوسطة الدخل.

أسباب الهجرة غير الشرعية

- الأوضاع الاقتصادية نتيجة قلة فرص العمل وتدني الأجور ومستويات المعيشة وارتفاع معدلات التضخم وارتفاع الأسعار.
- الأسباب الاجتماعية نتيجة الدافع بسبب قصص الهجرة غير الشرعية الناجحة للأقارب والانجذاب للظروف الاجتماعية والصحية العالية والحريات والانفتاح في دول المقصد ذات عدد السكان القليل ونسبة متزايدة من كبار السن.
- عوامل نفسية ناتجة عن الشعور بالعزلة، والاغتراب الاجتماعي، والاضطهاد، والتمييز الذي قد يكون موجهًا إلى أفراد أو مجموعات معينة على أساس العرق أو الجنس أو الدين أو حتى التوجه الجنسي والتي ترتبط عادةً بالوضع السياسي، خاصةً إذا وُجدَت أقليات داخل مجتمع موحد.
- الأبعاد الأمنية في مناطق النزاع المسلح ذات الاستقرار الأمني الأقل.

تداعيات الهجرة غير الشرعية

للهجرة غير الشرعية عواقب إيجابية وسلبية على عدة مستويات. يمكن أن تؤدي إلى معاملة حضارية وإنسانية أو إلى سلوك عدواني ضد المهاجرين مثل الإهانات العرقية والشخصية للمهاجرين (العنصرية والتمييز) والخداع والاحتيال والإتجار وأحيانًا السجن أو التعذيب أو الترحيل وما إلى ذلك من تعرض الكثير لإصابات جسدية أو للموت في الرحلة قبل الوصول إلى وجهتهم أو داخلها.

وترفض بعض الدول استقبال المهاجرين غير الشرعيين أو تسوية أوضاعهم في ظل تداعيات الإرهاب الدولي، والخوف من تداعيات التأثير الثقافي والديني للمهاجرين. على العكس من ذلك، ترحب دول أخرى بإضفاء الشرعية على وضع المهاجرين غير الشرعيين بسبب حاجتهم إليهم وتعزيز اقتصادهم. ويؤثر ذلك سلبًا على بلدان المنشأ، حيث يؤدي استنزاف الموارد البشرية وقلة الكفاءات إلى استمرار التدهور الاقتصادي.

تعد أوروبا الوجهة الأكثر طلبًا للهجرة غير الشرعية عن طريق البر والبحر، والأمر نفسه ينطبق على الولايات المتحدة الأمريكية حيث يواجه طالبو اللجوء صعوبة شديدة في عبور حدودها مع المكسيك. وتعمل العديد من المنظمات الدولية والإقليمية لمساعدة المهاجرين واللاجئين والناجين من الغرق في محاولات الهجرة غير الشرعية، برصد الانتهاكات التي تحدث ضدهم لوضع سياسات عالمية لإدارة الهجرة مثل الأمم المتحدة، والمنظمة الدولية للهجرة، ومنظمة العمل الدولية، والاتحاد الأوروبي ومنظمة العفو الدولية وكذلك العديد من المنظمات غير الحكومية، والمنظمات المعنية بالهجرة غير الشرعية داخل البلدان.

الهجرة غير الشرعية في مصر

عانت مصر لفترات طويلة من ظاهرة الهجرة غير الشرعية عبر الحدود بشكل بارز، وانتشار هذه الثقافة بين شبابها منذ عقود. ومع ذلك، عالجت أجهزة الدولة هذه القضية بقوة وشهدت مصر انخفاضًا كبيرًا في الهجرة البحرية غير الشرعية والقضاء على الهروب البري.

أخذت مسارات الهجرة غير الشرعية في مصر بعض الأشكال المختلفة، خاصة في ظل جائحة كورونا والتشدد الشديد من قِبَل خفر السواحل المصري وحرس الحدود المصري. أصبحت ليبيا الملاذ الأول للهروب سواء عبر معبر السلوم

وانتظار زورق النجاة أو الغرق بهدف السواحل الإيطالية، أو من ليبيا إلى تونس أو المغرب ومن هناك إلى سبتة ومليلية لدخول أوروبا من الغرب.

ينتشر سماسرة الهجرة غير الشرعية في العديد من القرى المصرية، ويستغلون الظروف التي تمر بها الأسر الفقيرة من خلال رسم مستقبل طموح لأبنائهم في الخارج مقابل مبالغ طائلة. كما تنتشر الهجرة غير الشرعية في بعض المحافظات ومعظمها يقع في منطقة الدلتا مثل الدقهلية والقليوبية والمنوفية والشرقية.

أسباب الهجرة غير الشرعية في مصر

- **مستوى المعيشة:** الهدف الرئيسي للهجرة هو رفع مستوى المعيشة وتحسين الوضع الاقتصادي للأفراد حيث يعتقدون أنهم سيستعيدون كل المبالغ الكبيرة التي أنفقوها على السفر وغير ذلك.
- **ارتفاع تكلفة الهجرة الشرعية والإجراءات الأمنية الكبيرة:** حيث الانتقائية والتمييز بين المقبولين، إلى جانب كثرة إجراءات الهجرة من قِبَل سفارات الدول الأخرى.
- **القوالب النمطية:** لدى الشباب المصري تخيلات من الأوساط الاجتماعية حول حياة أفضل في الخارج والزواج من فتاة أجنبية للحصول على الجنسية بالإضافة إلى تحفيز الأقارب الذين يعيشون في الخارج ويمكنهم تقديم المساعدة عند الحاجة. معظم الشباب لا يدركون أنهم قد يتعرضون لانتهاكات وأخطار من المواطنين والعصابات التي تستهدف المهاجرين غير الشرعيين.
- **الواجهة الاجتماعية:** التفاخر والتباهي للمجتمع المحيط بأن هذا الشخص يعمل في الخارج بغض النظر عن وظيفته لا يدفع الآباء فقط لبيع ممتلكاتهم لأبنائهم للسفر إلى الخارج، بل يفخرون أيضًا بالدفع أكثر من غيرهم؛ كما وإنه وصمة عار على الأسرة التي ليس لديها أبناء في الخارج.
- **وسطاء الهجرة غير الشرعية:** يمثل السماسرة فئة من الصيادين وأصحاب القوارب لديهم عدة مكاتب في جميع أنحاء البلاد مسؤولون عن جمع الشباب في قوارب صغيرة مقابل مبلغ كبير من المال.

معدلات وأرقام الهجرة غير الشرعية

بدأت ظاهرة الهجرة غير الشرعية بالانتشار في مصر عام 2013. وشهد عام 2016 أعلى مستوى من حيث أعداد المهاجرين غير الشرعيين وضحايا الغرق بين المهاجرين المصريين في البحر المتوسط. وبحسب دراسة أعدها حمدي عرفة، أستاذ الحكومة والإدارة المحلية، حول الهجرة غير الشرعية للمواطنين العرب في 22 دولة عربية خلال جائحة كورونا، هناك قرابة 14850 حالة سنويًا تحاول الهجرة بشكل غير شرعي عبر الدول العربية في أماكن مزدحمة وحيوية، بقوارب غير آمنة ومتوسط سعرها من 2600 دولار إلى 4000 دولار للفرد. علاوة على ذلك، هناك 1.6 مليون مهاجر غير شرعي في أوروبا تم نقلهم بواسطة عصابات محلية وإقليمية ودولية بواسطة قوارب الصيد، أكثر من 65٪ منها غير مرخصة ولا تتوافق مع مواصفات السلامة. ويصل متوسط مدة الإبحار 17 ساعة يتم بعدها إنزالهم من القارب بارتداء عوامات للسباحة لمسافة 2 كم.

التحديات التي تواجه المصريين في الخارج

يواجه المصريون في الخارج مجموعة من التحديات والصعوبات. فعلى مر السنين، تم الإبلاغ عن سوء المعاملة والاستغلال ضد المصريين، ولا سيما المصريين العاملين في الخارج من قِبَل وسائل الإعلام ومنظمات حقوق الإنسان. لكن الصعوبات التي يواجهها المصريون في الخارج تختلف من دولة إلى أخرى ومن منطقة إلى أخرى، على سبيل المثال، يتعرضون للسياسات الضريبية المجحفة في بعض الدول، ويتعرضون للإتجار بالبشر في دول أخرى.

منذ هجمات 11 سبتمبر، استُهدِف الشرق الأوسط والمسلمين، وانتشرت أعمال الكراهية والعنف والتمييز العنصري كنتيجة مباشرة للصورة السلبية المتزايدة في وسائل الإعلام والحكومة للعرب والمسلمين. يتعرض المهاجرون المصريين للصور النمطية العنصرية ويعاملون كمشتبه بهم بناءً على الاعتقاد الخاطئ فقط بأن عرق الشخص أو دينه هو مؤشر تنبؤي كافٍ للسلوك الإجرامي المحتمل. التنميط العنصري يحرم الناس من المساواة في

المعاملة والحماية بموجب القانون. علاوة على ذلك، يظهر التمييز في مكان العمل على أساس الدين أو العرق أو اللون أو الجنس بالإضافة إلى المضايقات من قبل زملاء العمل من خلال أفعال مثل التهديد والتعليقات المخيفة.

بالإضافة إلى ذلك، قد يتعرض المصريون الموجودون على متن السفينة لجرائم كراهية وهي أعمال إجرامية بدافع التحيز بسبب العرق والدين والجنس والإعاقة الجسدية أو العقلية. واعتمدت معظم الدول قوانين للحد من جرائم الكراهية أو شددت العقوبات على الجرائم القائمة على التحيز، ومع ذلك، لا يتم الإبلاغ عن جميع جرائم الكراهية للشرطة المحلية.

دور الدولة في مكافحة الهجرة غير الشرعية

تستثمر مصر حاليًا الكثير من الموارد وتضع خريطة طريق واستراتيجية خاصة بها تجاه المصريين الذين يعيشون في الخارج، وشملت الجهود إعادة إنشاء وزارة الهجرة وشؤون المصريين بالخارج كوزارة قائمة بذاتها في عام 2015. وتعمل مصر بكافة أجهزتها لمكافحة هذه الظاهرة التي تكلف أرواح الكثير من الشباب المصري، والهدف لرفع المؤشرات الاقتصادية للدولة من خلال التوسع في العديد من المجالات تحفيز الشباب على البقاء، حيث تركز الحكومة المصرية على دعم المشروعات الصغيرة بفوائد لا تتجاوز 10٪ سنويًا. بالإضافة إلى ذلك، فقد صدرت تشريعات تصل إلى عقوبة السجن المؤبد وغرامات كبيرة لتهريب المهاجرين أو التوسط في تهريب المهاجرين.

تهتم العديد من الجهات الرسمية بالقضية، منها وزارة الخارجية المصرية ووزارة الهجرة وشؤون المصريين بالخارج وخدمة استعلامات الدولة والتي تسعى لتقديم كافة الخدمات للمصريين بالخارج مثل الإشراف على انتخابات المصريين بالخارج، وتوفير بدائل آمنة للهجرة غير الشرعية، ورعاية الجالية المصرية في الخارج خاصة في ظل جائحة كوفيد-19، وتعزيز التواصل معهم، وتزويدهم بكل ما يلزم من المعلومات والحقائق الدقيقة والبيانات الرسمية. بالإضافة إلى ذلك، تُجرَى العديد من الدورات التدريبية والعمل لرفع مستوى الوعي بشأن الهجرة غير الشرعية والإتجار بالبشر. فمع تطور وضع الوباء، عقدت وزارة الهجرة 126 دورة تدريبية افتراضية، شارك فيها 156 مستفيدًا، في 17 محافظة، كجزء من مبادرة البداية الرقمية لتدريب وتأهيل الشباب المصري في الوطن والخارج على رقمنة الوظائف والمهن وكذلك لتشجيع المصريين في الخارج على العودة.

وبالمثل، تعمل العديد من المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية على تعزيز قدرة الوزارات الرئيسية على التحقيق في القضايا والحكم عليها ومقاضاة مرتكبيها، مع توفير الحماية والمساعدة للمهاجرين. تأكيدًا على رؤية الحكومة في مكافحة الإتجار بالبشر والهجرة غير الشرعية، تبذل العديد من الوزارات المصرية المعنية جهودًا كبيرة. على سبيل المثال، تم إنشاء لجنة التنسيق الوطنية لمكافحة ومنع الهجرة غير الشرعية والإتجار بالبشر والتي تضم الوزارات والهيئات والمراكز الوطنية وبعض مراكز البحوث الحكومية وغير الحكومية. وفي يونيو 2021، أطلقت اللجنة خطة العمل الوطنية الثالثة لمكافحة ومنع الهجرة غير الشرعية (2021-2023). علاوة على ذلك، أطلقت وزارة الهجرة مطلع سبتمبر 2021 مبادرة «مراكب النجاة»، للتحذير من مخاطر الهجرة غير الشرعية، والتي تعمل على زيادة الوعي ودفعهم للانخراط في المشاريع الوطنية وتوفير فرص عمل من خلال الشركات الصغيرة والمتوسطة. ومن الأمثلة الأخرى مبادرة «حياة كريمة» في وزارة التضامن الاجتماعي التي تعمل على تحسين أوضاع القرى الفقيرة وخدماتها.

علاوة على ذلك، افتتحت كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة وحدة أبحاث الهجرة مطلع عام 2021، ونظمت ندوة حول "ظاهرة الهجرة غير النظامية وكيفية معالجتها". وكذلك، أطلقت وزارة الهجرة بالتعاون مع وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، مبادرة "نورت بلدك" في عام 2021، والتي تهدف إلى إنشاء قاعدة بيانات بالمعلومات الأساسية عن العائدين المصريين، بما في ذلك وظائفهم وعملهم وتخصصهم، والمهارات من أجل تزويدهم بفرص عمل متوافقة مع مهاراتهم.

وعلى الصعيد الأمني، تُلاحق الشرطة المصرية وكلاء وسماسرة يجمعون الأموال ويحفزون الشباب على الهجرة بطريقة غير شرعية، ويتصدى حرس الحدود المصري بحزم لمحاولات التسلل والهروب برًا وبحرًا.

إن الهجرة من مشاكل العصر الحالي والتي لها العديد من الآثار السلبية والإيجابية على المهاجر والدولة معًا. على الرغم من عوائد الهجرة الإيجابية، يختلف الوضع عندما يفقد المهاجرون إحساسهم بالاستقرار، ويتعرضون للتمييز وجرائم الكراهية أو حتى يخاطرون بحياتهم. ورغم جهود الدول للتصدي لهذه الظاهرة، إلا أن ثقافة الهجرة غير الشرعية ما زالت تتفوق على بعض المجتمعات مما يترك مؤسسات الدولة الرسمية وغير الرسمية في تحدٍ لمواجهة ورصد هذه المشاكل والتحديات لضمان مستقبل أفضل للشباب.

المصريون بالخارج
وانتهاكات حقوق الإنسان

بولا فايز

الحالة: توفى

الحادث: تم العثور على جثمانه غارقًا بالمياه أثناء محاولته العبور من المغرب إلى إسبانيا في فبراير 2021.

خالد أمجد عوض

الحالة: حي (محبوس) يعاني من بعض المشاكل النفسية.

الحادث: اتهم بطعن حاخام يهودي في الولايات المتحدة والاعتداء على ضابط أمن وحيازة سكين وسلاح ناري في يوليو 2021.

ماجد غالي

الحالة: توفي

الحادث: قُتل في ولاية تينيسي بالولايات المتحدة الأمريكية بينما كان يعمل في متجر.

محمد النجار

الحالة: توفى

الحادث: توفي في ظروف غامضة أثناء وجوده في السجن في ألمانيا. أفادت السلطات الألمانية أنه توفي متأثرًا بما لحق به من إصابات عقب محاولة انتحار في يونيو 2021.

عمر الزيات

الحالة: توفى

الحادث: تم إطلاق النار عليه ثلاث مرات عندما حاول ثلاثة لصوص سرقته في فلوريانوبوليس بالبرازيل في أبريل 2021.

اميل إسحاق مهني جرس

الحالة: حي (مصاب)

الحادث: تعرض للملاحقة والسب والطعن من قبل مواطن كويتي في أبريل 2021 بعد رفضه القيام بعمل إضافي للعميل دون الحصول على أتعابه السابقة.

محمد حسين عبدالتواب

الحالة: حي (مصاب بجروح شديدة)

الحادث: تعرض للطعن وسرقة مدخراته وممتلكاته بالكامل من قبل 5 رجال مسلحين في ليبيا في مايو 2021. وهو الآن في مستشفى ليبي في انتظار إعادته إلى مصر لتلقي العلاج.

علي سالم

الحادث: تمت تبرئته من تهم التجسس والرشوة الدولية ثم حكم عليه بالسجن لمدة عامين وغرامة قدرها 500 ألف ريال والترحيل لإفشاء أسرار عمل لمصر. تعرض لسوء المعاملة ومحاولة قتل من قِبَل السلطات القطرية.

4 شارع 75، السرايات، حي المعادي
محافظة القاهرة، جمهورية مصر العربية

(+2) 0223806221

info@fdhrd.org
arabdhr@yahoo.com

www.fdhrd.org

© 2021 - جميع الحقوق محفوظة.
FDHRD